

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### مقدمة:

- |       |                     |
|-------|---------------------|
| أولا  | : مشكلة الدراسة.    |
| ثانيا | : أسئلة الدراسة.    |
| ثالثا | : منهج الدراسة.     |
| رابعا | : أهداف الدراسة.    |
| خامسا | : أهمية الدراسة.    |
| سادسا | : مصطلحات الدراسة.  |
| سابعا | : حدود الدراسة.     |
| ثامنا | : الدراسات السابقة. |
| تاسعا | : خطوات الدراسة.    |

## مقدمة :

إننا نشهد في عصرنا الحالي - وعلى المستوى الدولي - ما يمكن أن يطلق عليه ظاهرة الأزمة التعليمية ؛ التي تحتاج معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتتجلى هذه الأزمة من خلال عدم الرضا الذي تبديه الأوساط الاجتماعية المتعددة وذلك بسبب جمود النظم التعليمية ، وعقم الأنظمة التربوية ، وعجزها عن الاضطلاع بأدوارها المتعلقة بتلبية احتياجات الأفراد و الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية من الكوادر المؤهلة والمدرّبة لفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، أى الاشتراك الفعال في مجتمع ححر ، في عصر يبرز فيه بمزيد من الوضوح دور التكنولوجيات القائمة على العلم كعامل حاسم في وتيرة التغير الاجتماعي و الاقتصادي وفي هياكل القوى العالمية ، حيث بدأت في الظهور أشكال جديدة من التنظيم الصناعي قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى قوى عاملة رفيعة مستوى التعليم وتتسم بالمرونة مساعدة في الانتقال إلى اقتصاد السوق (١).

ولقد التقت أخيراً الحركات الإصلاحية عند هدف واحد وطلب واحد ، ألا وهو ضرورة إجراء مراجعة شاملة وجذرية وعميقة للأنظمة التعليمية من أجل إصلاحها وتطويرها وتجديدها لكي تكون أكثر عصرية وحداثة، ومرونة أقدر على الاستجابة لاحتياجات الأفراد والقيام بالوظائف الاجتماعية والإنسانية الموكلة إليها (٢).

ولذا نجد أن الاتجاه نحو الأخذ بالانسيابية والمرونة في التعليم ، والعمل على توفير فرص التحرك الرأسي و الأفقى بين مسارات التعليم المختلفة في يسر وسهولة وتحقيق مزيد من الاستمرارية بين مختلف عناصر النظم التعليمية ، اتخذ شكلاً موسعاً في الآونة الأخيرة نظراً لما يحدثه مسن فعاليات ملموسة وتأثيرات قوية في جعل البيئة التعليمية أكثر ملاءمة لطبائع المتعلمين ، حيث بدأت كثير من الدول ممثلة في جهاتها المسؤولة عن التعليم في محاولات عديدة لتحديث نظمها التربوية معتمدة في ذلك على جعل نظمها التعليمية نظم مرنة ذات روافد وفروع عدة مفتوحة البدايات والنهايات (٣)، ومن ثم

(١) اليونيسكو : تقرير عن التربية في العالم ١٩٩٣ " إزالة فجوة المعرفة ، توسيع مجال الاختيار التربوي ، البحث

عن المعايير ' . مطابع جريدة الدستور بإشراف يونيدباس، عمان ، الأردن ، ١٩٩٣، ص ص ١٨ - ٢٤ .

(2) Retamal, Gonzalo and Aedo - Richmond, Ruth; *Education as a humanitarian intervention : Some reflections on policy and practice* , in, *Education as a humanitarian response*, edited by Retamal Gonzalo and Aedo-Richmond, Ruth, UNESCO, 1998, p:p 5:7.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر :

a- *Education Commission of States (ECS); Bending without breaking, Improving education through flexibility and choices*, June 1996.

b- *United States, General Accounting Office; Regulatory flexibility in schools: What happens when schools are allowed to change the rules? : Report to congressional committees*, Washington D.C., 1994.

ذاتيات المتعلمين أكثر عطاءً وإسهاماً في الحياة، مستعيضة في ذلك عن النظم التقليدية المعروفة ، التي وإن كانت قد أعطت الكثير من الفعالية والتأثير إلا أنها لم تعد مناسبة لتعقد الحياة المتزايد ومتطلباتها المتغيرة (١).

مما حدا بتلك الدول إلى استخدام مناهج وتطبيق أساليب متعددة لتحقيق الانسيابية والمرونة في نظمها التعليمية المعاصرة ، وقد دلت العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت حول فعالية النظم المرنة على كفاءة عالية لها، وتأثير مباشر في إظهار طاقات المتعلمين وحسن استخدام هذه الطاقات، مما يشير بمستقبل باهر للأفراد ول هذه النظم ومجتمعها، إلا أنه وفي ظل الأخذ بفكرة واتجاه الانسيابية والمرونة في التعليم تظهر مسائل كثيرة هامة مثل :

كيف تترابط وتتصل أنواع التعليم المختلفة ؟ وهل هناك علاقات مستمرة بين تعليم الصغار وتعليم الكبار ؟ وما هي الظروف المناسبة والكفيلة بتحقيق المرونة ، والاتصال الأفقي والرأسي بين الأنظمة المختلفة على جميع المستويات ؟ وقبل هذا وذاك هل هناك سدود وقيود و اختناقات في الأنظمة التعليمية الراهنة ؟ وهل هذه الأنظمة تسمح - لأي فرد - أن يلحق بالجديد، أو أن يجدد نفسه في أى وقت من الأوقات ، وفي أى مرحلة من مراحل نموه؟ وهل هذه الأنظمة التعليمية تسمح لجميع الناس - من جميع الأعمار - بالإفادة من الفرص التعليمية بناء على رغبة واضحة وأهداف متجددة، ومن ثم الموازنة مع متطلبات القرن الحادى والعشرين.

ولقد أكدت العديد من الوثائق الرسمية والدراسات والأبحاث في توصياتها على ضرورة الاتجاه نحو

تحقيق الانسياب والمرونة في التعليم ومن أمثلة ذلك ما يلي :

" تطبيق مبدأ المرونة في التعليم العام ، و السعى إلى فتح باب التعليم على مصراعيه لمن تمكنهم قدراتهم على الإفادة منه ، والعمل على إعطاء فرص متكافئة للراغبين في التعليم ، مهما كانت سنهم دون أى عوائق أو حواجز " (٢).

نص الخطاب التربوى السياسى منذ بدء الثمانينيات على : " أن تسعى مصر إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في جميع المراحل سواء على مستوى الأفراد أو البيئات، مع توفير أعلى درجة من المرونة داخل التعليم النظامى، بحيث تغطي أساليبه أكبر قدر ممكن من البيئات والأفراد مع عدم الاقتصار على إقرار حق كل فرد في التعليم بصورته النظامية المتعارف عليها، بل إتاحة فرصاً تعليمية بديلة ومتنوعة " (٣).

(١) راجع :

أ- محمد شحاته حسن الخطيب : التعليم الذاتى الجماعى بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة ، رسالة الخليج العربى ، العدد ٢٠ ، السنة ٧ ، مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، ص ١٣٦ .

ب- عبد الله بوطانة : دور التعليم العالى في تجديد وتحديث النظام التربوى ، التربية الجديدة ، العدد ٣٢ ، السنة ١١ ، مايو / أغسطس ١٩٨٤ ، ص ٧ .

(٢) المجلس القومى المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: تطبيق مبدأ المرونة في التعليم العام ، تقرير المرونة الخامسة ، أكتوبر / يولية ١٩٧٨ / ٧٧ ، ص ٢٩ .

(٣) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم في مصر، سياسته وخطته وبرامج تحقيقه، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٣ .

ومن هنا إذا جاز القول أن التعليم الفني يجب أن يهتم بالجوانب الثقافية ، وأن التعليم العام يجب أن يهتم بالجوانب الفنية التطبيقية ، فإن مبدأ الفرص التعليمية المتساوية أو المتكافئة يتطلب وجود قنوات اتصال بين التعليمين العام والفنى ، بل هو يتطلب فوق ذلك إزالة الحواجز بينهما .

- نصت السياسة التعليمية الراهنة في أكثر من موضع على :

١= " أن الاتجاه الغالب والحديث الآن في التعليم ، الانسيابية الكاملة بين كل أنواع التعليم ، وبين التعليم وسوق العمل ، فالحواجز المصطنعة والإجراءات الحاكمة التي تمنع من الانتقال الميسر والتكيف من مرحلة إلى أخرى ، ومن مرحلة التعليم إلى سوق العمل والعكس ، هي إجراءات ليست في صالح هذا الوطن " (١).

٢= وأنه " يجب أن يُيسر الانتقال في يُيسر وسهولة من نوع معين من التعليم إلى نوع آخر ، ويجب ألا يحس الشاب المصرى أنه قد نُفَى إلى نوع معين من التعليم ، وأن هذا قدره السئ لا يستطيع الفكك منه ، فهذه نظرة تصيب الإنسان بالإحباط (٢).

٣= وأنه " يجب أن نجعل من حق كل شاب أن يمارس القدرات اليدوية وأن يمارس بذور التعليم الفني ، وأن يتجه للتعليم الذى يتناسب مع إمكاناته، ولكن في الوقت نفسه من ذهب إلى التعليم الفني لا نحرمه من مواصلة التعليم ، إذ يجب أن ييسر لخريج التعليم الفني مثلاً أن يلتحق بالمعاهد العليا والجامعات " (٣).

٤= وأنه " يجب أن نيسر لكل إنسان فاته التعليم في مرحلة ، أن تكون له فرصة ثانية، و من حصل على الثانوية العامة ولم يدخل إلى الجامعة أو المعاهد العليا، وينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات ولتكن أربع سنوات، ثم توفر له ثانية أن يعود إما إلى التعليم العالى الجامعى، أو إلى التعليم المفتوح " (٤).

خاصة وأن كسر هذه القيود والحواجز والسدود وعوائق الالتحاق بنظم ونوعيات التعليم المختلفة، وتحقيق الانسيابية والمرونة بين كافة أوجه التعليم وسوق العمل سوف يقضى على الظواهر السلبية التى عانينا منها في الماضى ، ويفتح الباب واسعاً أمام طموحات شبابنا خلال القرن المقبل.

(١) بيان وزير التعليم في مجلس الشورى في ٤ مارس ١٩٩٢ ، في ، مجلس الشورى : تقرير لجنة الخدمات عن

موضوع : نحو سياسة تعليمية متطورة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٩ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ، نظرة إلى المستقبل ، مطابع روز اليوسف ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٦٠ .

(٣) ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية : تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ، الفترة ١٩٩٤/٩٢ ،

ص ٨٤ .

(٤) بيان وزير التعليم في مجلس الشورى في ٤ مارس ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

## أولاً : مشكلة الدراسة:

إن نظرة سريعة إلى واقع التعليم في جمهورية مصر العربية تكشف لنا عن بعض مآزق هذا التعليم ومفارقاته، و التي من أهمها تلك الصرامة النسبية و عدم المرونة - إلى حد ما - أو حرية الانتقال، بمعنى انسداد قنوات التغيير من نمط إلى آخر و صعوبة الانتقال بين الأنواع المختلفة فيه، أو حتى بين تلك الفروع السائدة داخل هذا النوع أو ذلك مما يؤثر بالطبع على نوعية المتعلم الملتحق بكل نوع منه، و من حيث الحد من حرية الحركة داخله، فهناك حواجز و سدادات بين التعليم النظامي و التعليم غير النظامي، وهناك حواجز داخل التعليم النظامي نفسه، و حواجز بين أنواع التعليم الثانوي و لا سيما التعليم الفني و التعليم الأكاديمي العام، و في داخل هذين الشقين (التعليم الفني و التعليم الأكاديمي) هنالك حواجز و سدود بين الفروع القائمة في كل منهما، وكذلك الحال في التعليم العالي - حيث التخصص - إذ تنعدم تقريباً الصلات بين فروع التخصصات المختلفة، وخاصة بين الدراسات العلمية و المهنية و التكنولوجية و بين الدراسات الإنسانية .

فنظامنا التعليمي لا يتيح الفرصة للأفراد من حيث إمكانية توزيع دروسهم على امتداد حياتهم كلها، على أن تتناوب هذه الدروس مع فترات العمل بدلاً من إطالة مدة الدراسة في مطلع الحياة، هذا من جانب، و من جانب آخر يلاحظ أنه يُرغمُ شبابنا من الطلاب على اختيارات يتعدى إلغاؤها بالنسبة لمهنتهم في المستقبل، و يُرغمُهُم على البقاء في هذا النمط التعليمي أو ذلك، لا لغرض ما سوى أنه كان الاختيار الوحيد المتاح أمامهم، مع انعدام الفرص للانتقال بصورة أفقية بين مسارات التعليم المختلفة، مما يؤدي إلى إحباطات كثيرة، إذ لا يلبث هؤلاء الطلاب أن يشعروا بأن المدرسة أو المعهد أو الكلية مكان تُفرضُ فيه عليهم القيود و الالتزامات الإجبارية ذات قدر بسيط من الاختيارات الشكلية .

و الأغلب الأعم نجد أن مؤسساتنا التعليمية تخضع للنمط التقليدي الذي يفرض ضرباً مبنين النمطية الوحيدة النسق و نوعاً من الإذعان و التطابق - إلى حد ما - ، و " يفرض وصاية على المتعلم و شروطاً محددة قاسية للقبول و النقل من مرحلة لأخرى، و يفرض مواد إجبارية و يخفق فرص الاختيار، التي هي الطريق لبناء الشخصية المستقلة القادرة على اتخاذ القرار و تحمل المسؤولية " (١) .

(١) عبد الانتاح أحمد جلال : الإصلاح التربوي للتعليم قبل الجامعي، المجلة العلمية لجامعة القاهرة، العدد الأول،

ولهذا فمن الضروري البحث عن منظور جديد يجعل من منظومة التعليم منظومة مرنة،  
 يُمكن أن ينجح في منح الأفراد فرصاً متعددة لاختيار نوع التعليم المناسب لهم، و لمهتهم في المستقبل  
 على أسس أكثر معقولة، و بحيث يخفف من حدة الحواجز الرأسية و الأفقية بين أنماطه و أنواعه  
 المختلفة، و ذلك بإتاحة فرص الانتقال الميسر و التحرك المرن من هذا النمط التعليمي إلى ذاك أو  
 العكس؛ بصورة تعمل على المساواة و تحقيق تكافؤ الفرص دون أن تغفل مراعاة الفروق الفردية.

خاصة وأنه من غير المعقول أو المقبول أن ندخل القرن الحادي و العشرين مكبلين بهياكل  
 تعليمية ذات مسارات تتسم بالتمطية الحادة على اختلاف الحلقات التعليمية، بعضها مغلق و الآخر  
 مفتوح، تصرخ بالتميز ولا تكافأ فيها الفرص التعليمية للجميع، بل لابد من هياكل تعليمية مرنة  
 تكون ترجمة صادقة للديمقراطية التعليم، و ما نادى به ثقافتنا و تقاليدنا الإسلامية من الدعوة  
 للعلم و التعليم و تيسير فرصه بصفة مستمرة هذا من جهة ، و مساندة للاتجاهات التربوية و الأنظمة  
 التعليمية المعاصرة من جهة أخرى.

و هذا الأمر يشكل ضرورة أكثر إلحاحاً من أى وقت مضى، فإما أن يكون نظامنا التعليمي  
 قادراً على التوافق السريع و تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد و المجتمعات خلال القرن المقبل ، مسن  
 خلال استحداث صيغ مرنة، و استراتيجيات و أساليب تجديدية تتميز بالفعالية، و تسمح بالتحرك  
 الأفقي و الرأسى، تحقق الانسيابية و المرونة بين أنماطه و مراحلها المختلفة، و إما أن تتسبب الهوة القائمة  
 بين أنماطه و أنواعه هذه، و ما يترتب على ذلك من التصدع الكامل بين نظمه و أنواعه من جانب،  
 و بين المجتمع و عالم العمل و ما يحدث فيه من تقدم و تطور تكنولوجي مستمر، من جانب آخر (١).

و إذا كان العصر الذى نعيشه يفرض علينا تحديات معرفية و تكنولوجية و علمية متطورة، مما  
 يتطلب معها أن تكون نظمنا التعليمية مرنة إلى حد كبير بحيث تستطيع الاستجابة لهذه التحديات،  
 و إذا كانت السياسة التعليمية الراهنة قد طرحت مبدأ الانسيابية بين أشكال التعليم المختلفة، فإن  
 مشكلة البحث تبلور في التساؤل التالى:

**كيف يمكن تحقيق الانسيابية بين مختلف أنماط التعليم النظامى فى مصر بمختلف  
 مراحلها؟** بحيث تتنوع فرص التعلم و التعليم و الانتقال المرن أمام جميع الأفراد فى إطار من مبادئ  
 التعليم للجميع و فلسفة التعليم المستمر و التعليم مدى الحياة و التعليم المتناوب، مما يُمكن المجتمع  
 المصرى من مواجهة التحديات التى يفرضها عليه القرن الحادى والعشرين.

(١) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية : الاجتماع الاستشارى التعليمى الخامس لبرنامج التجديد  
 التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية ، التقرير النهائى ، عمان ، ٨-١٢ أكتوبر ١٩٨٨ ، إبيداس ،  
 الكويت ، ص ١٦ .

## ثانياً : أسئلة الدراسة:

من سلبيات الوضع الراهن لسلم التعليم النظامى أنه يكتفى بتنظيم قناة تعليمية واحدة، لجميع التلاميذ فى مرحلة الإلزام ، ذو محتوى تعليمى موحد، وعدد السنوات الدراسية موحد، ومستوى تحصيلى معين لجميع التلاميذ، الأمر الذى جعل من المتعذر تنفيذ مدة الإلزام بالنسبة للجميع، فضلاً عن تجاهل الوضع الراهن، تحقيق المرونة اللازمة لتسهيل التحرك الأفقى بين أنواع التعليم الثانوى، كضرورة تربية، تسمح بتصحيح مسار الطالب عند اللزوم ، أو ما قد يحدث من أخطاء فى التوجيه والتوزيع، وكذلك افتقار الوضع الراهن، إلى وجود تنسيق بين سلم التعليم وسلم التدريب الحسرى والمهنى، وتوفير فرص التحرك الأفقى بينهما، وافتقار نظم القبول الحالية إلى المعايير الموضوعية والصادقة، واعتمادها على معيارين فقط هما السن ومجموع الدرجات فى امتحانات تقليدية، دون الأخذ فى الاعتبار بمعايير أخرى لها أهميتها القصبوى فى حسن الاختيار وناتج العملية التعليمية وصالح المعلم والمجتمع (١).

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى و المنبثق من مشكلتها، و المتمثل فى: **كيف يمكن تحقيق الانسيابية بين أنماط التعليم النظامى فى مصر بمختلف مراحلها؟ و يتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية التالية:**

س١ : ما واقع الانسياب و المرونة والجمود والقيود بين مراحل و حلقات التعليم النظامى المصرى الراهنة ؟.

س٢ : ما النماذج التى اتبعت فى تقاليدنا الإسلامية لتحقيق الانسيابية فى التعليم؟

س٣ : ما النماذج والأساليب المتبعة لتحقيق الانسيابية ببعض نظم و أنماط التعليم المعاصرة؟

س٤ : ما البدائل و التصورات المقترحة لتنظيم حركة الانسياب ومرونة التدفق بين حلقات التعليم النظامى المصرى مستقبلاً ؟.

## ثالثاً : منهج الدراسة:

يود الباحث أن يوضح خط التفكير المنهجى الذى تنتهجه الدراسة الحالية، ذلك أن المنهج

المقارن الذى تستخدمه يعنى دراسة وتحليل الوضع القائم فى بلدنا من حيث طبيعة الانسيابية والمرونة

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

الجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : تحديث التعليم قبل الجامعى فى

مصر : هيكل التعليم ونظم القبول، تقرير الدورة الرابعة عشر، سبتمبر ١٩٨٦ / يونيو ١٩٨٧، الكتاب رقم

٢١٣ من مطبوعات المجلس ، ص : ص ٦٣:٦١ .

بنظم الالتحاق في هذا أو ذاك من حلقات نظم التعليم المختلفة، بل ومدى المرونة في الانتقال من تخصص أو نمط تعليمي ما إلى آخر، ذلك الوضع الذي يستند إلى الواقع الثقافي الذي يعايشه الباحث بالفعل إحساساً وخبرة ودراسة، وتفاعلاً زمنياً مع الماضي ومكانياً مع الحاضر، وما تقتضيه النظرة المستقبلية للانسيابية في التعليم من ضرورة الاستناد على نظرة أوسع وأشمل تتناول دراسة وتحليل هذه القضية أولاً في ماضيها وتقاليدنا العربية والإسلامية، ثم في البلاد المتقدمة التي قطعت شوطاً كبيراً في تطبيقها عملياً.

وإذا كانت طبيعة البحث في الانسيابية في التعليم بالنظم والتجارب التربوية العالمية، ليس بالأمر البسيط فهو يحتاج إلى دراسة وتحليل نواح كثيرة تتناول الأسس والمبادئ الفلسفية لهذه القضية فضلاً عن العوامل الثقافية، وبالرغم من صعوبة ذلك، إلا أن التوصل إلى نقاط ونتائج عامة في بعض تجارب هذه الدول، ومحاولة التوصل إلى عوامل النجاح والإخفاق ومظاهر وأساليب تحقيق هذه الانسيابية والقنوات المتبعة وأشكالها المختلفة، يمكن أن تكون مؤشراً أمامنا، وأن تعطى الضوء الأخضر للقيام ببعض المحاولات الرائدة والاستفادة من هذه التجارب شريطة أن تؤخذ طبيعة الظروف المحلية والقومية الخاصة بنظر الاعتبار.

ومن الجدير بالذكر أنه ثمة ملاحظتان حول أهمية تناول هذه القضية من الزاوية المقارنة هما :

- ١- أن التنوع ينطوي على فائدة كبرى بالنسبة إلى الدراسات المقارنة، فالمقارنة تسمح لنا بتعميق فهمنا لمجتمعنا التربوي الذاتي.
- ٢- أن أحد أهم تطبيقات التربية المقارنة يتمثل بالإسهام في صياغة الإصلاحات التربوية عن طريق تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة واقتراح خيارات مختلفة لمعالجة وطرح حلول للظواهر والمشكلات التربوية (١)، ومن ثم مساعدة المسؤولين عن إعداد السياسات التعليمية على تصميم الحلول والإصلاحات التربوية الملائمة لحل المشكلات التعليمية.

وتبني الدراسة الحالية -مدخل المشكلة- أحد المدخل المنهجية العلمية المقارنة في بحث ودراسة المشكلات التربوية والتنبؤ بالتصورات والحلول المناسبة لها، ويعتمد هذا المدخل على انتقاء مشكلة تربوية معينة، ثم دراستها في عدد من الدول بدرجة من التعمق والشمول تتيح استخلاص نتائج عامة أو قوانين، يمكن أن تكون أساساً توجيهية تحقق عمليات إصلاح وتطوير النظم التعليمية (٢)

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

أ - هونغلي شو وترهاو زهو : التربية المقارنة في آسيا : وضعها الحاضر وآفاقها المستقبلية، مستقبلات (٧٣)، المجلد ٢٠، العدد ١، ١٩٩٠، ص ٨١.

b - Harold, Noah; The use and abuse of comparative education, in , New Approaches to comparative education, Philip G. Altbach and G. P. Kelly (Eds), New York, MacMillan Publishing Co. Inc., 1986, p 15.

c - Berdahl, Robert O. and others; Quality and access in higher education, Comparing Britain and The United States, Open University Press, Ballmoor, Buckingham, 1991, p. 1.

(٢) محمد سيف الدين فهمي : المنهج في التربية المقارنة، الطبعة الثانية، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص ٥٩٠.

خاصة وأن الدراسة المقارنة لقضية البحث الراهنة يمكن تحديدها على أنها " مجموعة نظائرية من المدلولات عن النظم التعليمية الأخرى وبيناتها، مما يساعد واضعي السياسات التعليمية والتربوية في اتخاذ قرارات تتعلق بالإصلاح المدرسي والتعليمي " (١).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل لا يذهب بعيداً عن غيره من المداخل المنهجية الأخرى في التربية المقارنة ، بل هو يستفيد منها جميعاً وأنه يمتاز عليها بميزتين يتناسبا مع طبيعة الدراسة لمشكلة البحث الحالية وهما : الأولى : أنه ينظر ويهتم بالمستقبل ، والثانية : أنه مدخل قادر على تقييم النظم التعليمية أو الظواهر التربوية المختلفة ، وبالتالي الاستفادة منها ، لا للوصول إلى أن هذا النظام التعليمي أفضل من ذلك ، ولكن للحكم على البرنامج الإصلاحي في ضوء طبيعة النظام التعليمي نفسه وهدى الظروف والعوامل والقوى المحيطة والمؤثرة فيه (٢).

### رابعاً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى الإسهام في صياغة سياسات تربوية ترمى إلى إصلاح وتطوير نظم التعليم المصرى الراهنة من خلال :

- ١- البحث عن بنى تربوية مرنة تيسر الانتقال من طراز من التعليم إلى آخر، وتمحور الفروع الدراسية المهجورة والمسدودة التي لا مخرج لها، وتيسر التكامل بين الخدمات التربوية المدرسية والخدمات التربوية خارج المدرسة ، أى تحقيق الدمج بين الأنشطة التعليمية فى المدرسة وخارجها فى نظام تعليمى يُصمم من منظورى : تحقيق ديمقراطية التعليم فى مجموعه ، وتطوير التعليم المستمر والمتناوب من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للأفراد والمجتمعات.
- ٢- توضيح فكرة الانسيابية فى التعليم كفكرة تنظيمية إجرائية ، وتكوين مجموعة من معايير القبول والالتحاق تكون فى الوقت نفسه من التعدد والاتساع والمرونة بحيث تصبح الانسيابية مبدءاً منظماً لتحقيق سهولة الالتحاق ومرونة التنقل بين مختلف أنواع التعليم ، وبين عالم التعليم وعالم العمل محققة الاستمرار والتناوب بينهما.
- ٣- دراسة الشروط والسبل المختلفة التي تمكن الأفراد فى جميع الأعمار من ممارسة الحق الدائم فى التعليم فى شتى مستوياته وبمختلف أشكاله فى ظل المساواة التامة ، ومن ثم

(1) Philip G. Altbach and Others (Eds); *Comparative Education*, MacMillan Co. Inc., New York, 1982, p. 513.

(٢) محمد سيف الدين فهمى : المنهج فى التربية المقارنة، مرجع سابق، ص ص ٥٩٧، ٥٩٨.

الوقوف على السدود والحواجر أو العقبات التي تحول دون الممارسة الكاملة لهذا الحق.

٤- توعية الرأي العام وإعلام صانعي القرار بالأسباب التربوية والثقافية التي تسيء تطبيق التدابير الكفيلة بتحقيق الانسيابية في التعليم، ومساعدتهم في عملية الاختيار بين البدائل.

### خامساً : أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تتناول قضية البحث عن كيفية تحقيق الانسيابية والمرونة بين حلقات ومراحل التعليم النظامي في مصر، والتي تستمد أهميتها من المنطلقات التالية :

١- أن مصر قد سارت شوطاً طويلاً على طريق إصلاح التعليم بأسلوب متدرج ، وأن الوقت قد حان لناخذ بأسلوب التطوير الجذري الذي يسابق المتغيرات ولا يفوته الزمن (١) ، فإذا كانت فكرة الانسيابية تُعبر في جوهرها عن رؤية جديدة لمسارات تدفق المتعلمين و العملية التعليمية ، فهي تستهدف بناءً مغايراً للهيكل التعليمية من أجل أدوار جديدة في عالم متغير .

٢- إذا كان كل شيء في نمو العصر وتجدده وفي تجدد هياكل وسوق العمل ومطالبه يُملى البحث عن هياكل تربوية مرنة ، فمن الطبيعي أن البحث عن أساليب تحقيق هذه المرونة والأخذ بها ، يُشكل مطلباً أساسياً ينبغي أن نتجه نحوه، لا سيما وأنا نشكو من تصلب الهياكل التربوية وجمود النظم التعليمية (٢).

٣- إن فكرة الانسيابية في التعليم كمظهر من مظاهر التجديد التربوي تعد إطاراً لسياسة تربوية أو فكرياً تربوياً موجهاً لكافة العمليات التالية ، وينطبق على هذا الفكر أو السياسة التعليمية مسلمات شائعة في المجال التربوي ، وهي أن وضوح أبعاد الفكر أو السياسة في أذهان القيادات التربوية ، يساعد على الضبط العلمي والالتزام في الإجراءات والعمليات التالية .

٤- ما أشد حاجة بلادنا بحكم التحديات التي تواجهنا والتحويلات التي ننتظرها خلال القرن الحادى والعشرين - إلى إعادة صياغة نظمنا التعليمية على أساس من الملاءمة والانفتاح ، بمعنى التحرر من القيود والشكليات التي تحول دون وصول الأفراد إلى هذا النمط التعليمي أو ذلك أو وصولهم إليه والاستزادة من محتواه ، أيضاً كانت ظروفهم التعليمية السابقة - بخاصة في المراحل العليا منه - ليصبح التعليم بالفعل قوة

(١) المجلس القومي للتخصصية ، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا : تقرير الدورة الرابعة عشر، مرجع سابق، ص ٣ .

(٢) عبد الله عبد الدائم : التربية وتمييز الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين،

**إيجابية تعين الفرد على تطوير حياته وتحقيق آماله وطموحاته.**

٥- أكدت العديد من الوثائق والدراسات والأبحاث في توصياتها على ضرورة الاتجاه نحو تحقيق مزيد من المرونة في سياسات ومعايير الالتحاق والقبول وإزاحة مجموعة من العقبات والحواجز التي اتسمت بها النظم التعليمية التقليدية ، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أن اتجاه تحقيق الانسيابية والمرونة بين نظم وأنماط التعليم المختلفة من الاتجاهات البكر في المجتمعات المتقدمة بصفة عامة ، إلا أنها حديثة في مصر ، وهي تنطوي على العديد من الموضوعات والقضايا الهامة ، وأن الظروف الحالية والمناخ العام أكثر مناسبة لتناول مثل هذه القضية .

٦- مع التسليم بالقيود والحدود والمستويات التعليمية التي يتوجب أخذها في الحسبان عند إعادة النظر في قنوات الانتقال والتنقل عبر مسارات التعليم المختلفة ، ومحاولة صياغة كيفية القبول المرن والتنوع بمختلف المستويات التعليمية وفي مختلف الأنماط والتخصصات ، فإنه مع وضوح الرؤية وحسن التقدير للإمكانات واستثمارها يمكن بحث ودراسة هذه القضية ، فبقدر علم الباحث ، لم يحاول أحد الباحثين أن يخوض التجربة من قبل ويضع تصور لكيفية تحقيق الانسيابية في التعليم مستفيداً من تقاليدنا العربية والإسلامية وكذلك التجارب والنماذج المطبقة لها عالمياً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان، ومن ثم طرح رؤية مستقبلية ذات بدائل وخيارات متعددة تتناسب مع سياق نظم التعليم في المجتمع المصري .

## سادساً : حدود الدراسة :

تتمثل هذه الحدود فيما يلي:

١- من حيث نظم التعليم المصري : سوف تقتصر الدراسة الحالية على دراسة واقع الانسياب والمرونة والجمود والسدود والقيود بالتعليم النظامي الرسمي المصري، خاصة وأنه يمثل النهر الرئيسي الذي يلتحق به الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصري ، وذلك بالمقارنة بغيره من نظم التعليم الأخرى.

٢- من حيث أبعاد المقارنة : سوف تقتصر الدراسة الحالية على تناول الأبعاد التالية : الإطار البنوي للنظام التعليمي، والنماذج المعيارية المعاصرة للقبول، والأشكال المختلفة لفتح القنوات، والأساليب المتبعة لتحقيق الانسيابية والمرونة في كل من التعليم الثانوي والتعليم العالي والجامعي والدراسات العليا بمصر ودول المقارنة.

٣- من حيث دول المقارنة : سوف تقتصر الدراسة الحالية على دراسة وتحليل واقع الانسيابية والمرونة تاريخياً في الممارسات والتقاليد العربية والإسلامية، ثم التجارب المعاصرة في الدول الثلاثة التالية:

١- الولايات المتحدة الأمريكية : والتي تتمتع بالعديد من النظم التعليمية المرنة المفتوحة المسارات ، والتي تشكل فيما بينها أحد أهم النماذج العالمية المعاصرة لتحقيق قضية الانسيابية ومرونة التدفق الطلابي بين نوعيات التعليم المختلفة.

ب- ألمانيا : والتي تم ذكرها في وثيقة مبارك والتعليم كنموذج تطبيقي لتفعيل الانسيابية في التعليم، والتي تتمتع بالعديد من مسارات التعليم الثانوي المرنة المفتوحة التي تسمح بحرية الحركة والانتقال الأفقي و الرأسى، فضلاً عن فتح الفرص وتغيير المسار بالنسبة لخريجي التعليم الفني.

ج- اليابان : والتي تتشابه في نظامها التعليمي مع التعليم المصري في بعض نقاط الجمود والمثمنة في التحجيم الاختبارات وصعوبة الانتقال من مجال دراسى لآخر وضيق قناة الانتقال من التعليم الثانوى إلى التعليم الجامعى ، إلا أنها تتمتع بنظام التعليم الاجتماعى الموازى لنظام التعليم الرسمى، والذي يفتح العديد من الفرص للانسياب ومرونة التدفق لجميع أفراد المجتمع اليابانى.

٤- من حيث أوجه المقارنة : سوف تقتصر الدراسة الحالية على صور التحليل المقارن التالية:

- تحليل مقارن للواقع التعليمى المصرى الراهن فى ضوء مفهوم الانسيابية فى التعليم .
- تحليل مقارن للانسيابية فى التعليم بين التقاليد العربية الإسلامية والواقع التعليمى المصرى الراهن.
- تحليل مقارن للانسيابية فى التعليم بين مصر وكل من الولايات المتحدة الأمريكية، بين مصر وألمانيا، وبين مصر واليابان.

### سابعاً : مصطلحات الدراسة :

يعد مصطلح الانسيابية فى التعليم : المصطلح الرئيسى لهذه القضية . إلا أن هناك مصطلحات أخرى بساحة التعليم متداخلة معه فى الاستخدام بحكم انصراف كل إلى إحداث تكييفات للتعليم فى سبيل مواجهة ما يتعرض له من تحديات ومتغيرات من الداخل ومن الخارج ، ولعل هذا التداخل هو مد جعل مفهوم الانسيابية فى التعليم يعتوره كثير من التعثر ويلفه قدر كبير من الغموض.

وإذا كانت الساحة التعليمية يتداول بها الآن ما يسمى بالمرونة وفتح القنوات والبينية العلمية وتصحيح المسار التعليمى لبعض الأفراد ، فسوف تشير الدراسة إلى العديد من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الانسيابية ، فضلاً عن المدلول الغوى والتربوى لكلمتى الانسيابية والمرونة كما يلى:

#### ١- المدلول اللغوى لكلمتى الانسيابية والمرونة :

\*- تمثلت معانى كلمة الانسياب حسب أحوال ورودها ، وإن كانت جميعها تتفق حول معنى واحد كما يلى:

- سَابَّ ، سَيَّبًا ، سَيَّبَانًا : ذهب حيث يشاء ، - سَيَّبَهُ : أى تركه وخلاه يُسَيَّب حيث يشاء ،  
- انساب : أى ساب ، - السَّيْبُ : كلُّ ما سُيِّبَ وَخُلِّيَ  
فساب (١).

- السيب : كما ورد في حديث الاستسقاء " واجعله سيباً نافساً " ، أى عذائباً  
والمقصود هو المطر الجارى ، أى مطراً سائباً ، أى جارياً.  
- السُّيُوبُ : عروق من الذهب والفضة تسبب في المعدن ، أى تتكون فيه ، وتجرى  
فيه وتظهر ، وسُمِّيت سيوباً لانسيابها في الأرض ،  
- السِّيَابُ : يقصد به السحاب ، ينتقل حيث يشاء (٢).

\* - قال الله تعالى " ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام " (٣).

و السائبة تطلق إما على العبد أو البعير كما يلى :

- العَبْدُ : فقد كان يُعتق على أن لا ولاء له ، أى كان الرجل إذا أعتق عبداً وقال هو سائبة ، فقد  
عتق ، ولا يكون ولاؤه لمعتقه ، ويضع ماله حيث شاء.  
- الناقة : التى كانت تُسبب في الجاهلية لنذر ونحوه ، وهى البعير يُدرك نتاج نتاجه ، فيسبب ولا  
يُجلا عن ماء ، ولا يمنع من كلاً ، وهذه ميزة كانت تحظى بها ، فَتَسْبِبُ الدواب : أى إرسالها  
تذهب وتجنى حيث شاءت (٤).

\* - السيب : مصدر لفعل ساب ، أى جرى أو مشى مسرعاً ، وسائب : الاسم من ساب يسبب  
إذا مشى مسرعاً ، أو من ساب الماء إذا جرى (٥).

\* - اللوحة الانسيابية Flow Chart هى " المصور التسلسلى لخريطة سير العمليات وهى لوحة تبين

(١) ج.م.ع ، مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ ، ص ص  
٣٣٠ - ٣٣١ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب ، بتحقيق عبد الله على الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلى ، الجزء  
الثالث ، من ذ إلى س ، دار المعارف ، دت ، ص ٢١٦٦ .

(٣) القرآن الكريم : سورة المائدة ، الآية ١٠٣ .

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر :

أ - القرآن الكريم بالرسم العثماني وهامشه تفسير الإمامين الجليلين ، العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الخلى  
والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، قدم له وراجعه مروان سوار ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ،  
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ١٥٧ .

ب - ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ص ٢١٦٦ .

(٥) المرجع السابق : ص ص ٢١٦٦ - ٢١٦٧ .

تسلسل عملية ما، أو سير العمل في مؤسسة ما، أو العلاقات الإدارية فيها " ، أما الشكل الانسيابي Flow Digram هو " شكل يوضح مواقع الأشخاص أو الأشياء في نظام ما " (١)، و كلمة : الحراك Mobility فتعني قابلية الحركة والانتقال في خفة وسرعة (٢) ، بينما البنية المرنة Flexible Construction : هي تلك البنية التركيبية التي تكون سهلة التعديل والتكيف لما يستجد من متغيرات وذلك باتخاذ بعض الإجراءات التشريعية (٣)، وتشير كلمة المرونة Flex-I-ble إلى صفة لشيء ما ، للمواءمة مع المتطلبات والحاجات المتحددة (٤).

## ٢ - المدلول التربوي والتعليمي لكلمتي الانسيابية والمرونة :

يوجد أكثر من دلالة تربوية وتعليمية لكلمتي الانسيابية والمرونة في التعليم كما يلي :

### أ- التعليم المرن : Flexible Education

هو " مدخل يمكن أن يدعم صيغ متعددة، ليس للإحلال محل المدرسة ، وإنما هو جزء من الاستعدادات والمساهمات المتعلقة بتحديد نظم التعليم لمعالجة تعقد وتغير الحاجات، وجعل التعليم أكثر ديمقراطية وملاءمة (٥).

والمرونة هنا يقصد بها تدعيم قدرة الطالب على الحراك داخل النظام التعليمي سواء أكان داخل المؤسسة التعليمية الواحدة ، أو بين أنواع متنوعة من المؤسسات التعليمية من خلال معايير وشروط التحاق وتنقل مرنة متعددة (٦)، والمرونة لا يمكن أن تكون قيمة في حد ذاتها، إذ من الضروري وضع منظور فكري وتنظيمي وأخلاقي واضح ، يمكن انطلاقاً منه تنظيم توجيه الشخص داخل بيئات ونظم التعليم المختلفة .

(١) محمد على الخولي: قاموس التربية ( إنكليزي - عربي )، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٨٤ .

(٢) حامد عبد السلام زهران : قاموس علم النفس ( إنكليزي - عربي )، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣١٧ .

(3) *Webster Third New International Dictionary of The English Language Unabridged, Marrian Wester Inc, Publishers, Massachusettes, USA, 1986, p 869.*

(4) *Active Study Dictionary of English, Longman Group Limited Co, Eight Impression, UK, 1987, p 231.*

(٥) دلال يس : المدرسة الثانوية بين المساواة والتنوع " تصور مستقبلي" ، في ، مؤتمر التعليم الثانوي - الحاضر والمستقبل، رابطة التربية الحديثة، ٦-٨ يوليو ١٩٩١، الجزء الأول، ص ٣١٠ .

(٦) سلامة صابر العطار : التعليم الثانوي العام في ضوء ديمقراطية التعليم ، في ، مؤتمر التعليم الثانوي - الحاضر والمستقبل ، المرجع السابق، ص ٨٢ .

والمرونة كسمة من سمات الهياكل التربوية تعنى : " تيسير الانتقال من طراز من التعليم إلى آخر، وهجر الفروع الدراسية المسدودة التي لا مخرج لها، وتيسير التكامل بين الخدمات التربوية المدرسية والخدمات التربوية غير المدرسية (١) .

أما المرونة كهدف ووسيلة في نظم التعليم هي تلك " التي توفر الانتقال والتحول من دراسة إلى أخرى، وتوفر التضامن - التداخل أو الترابط - بين الدراسات مكونا التخصصات البينية - هذا من جانب ، ومن جانب آخر تجعل من الإعداد عملية " تعديل مستمر " في تكوين المدارس تبعاً لقدراته والحاجات المتجددة (٢)، ومن ثم تقوية الروابط بين حاجات القوى البشرية المتجددة وحاجات العصر الراهن ومتطلباته المتغيرة.

### ب - الانسيابية في التعليم : Flow in Education

يقصد بها تيسير الربط بين شتى أشكال التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والعمل، وتحقيق مزيد من الاستمرارية بين مختلف عناصر النظم التعليمية ومستوياتها، بحيث تهيئ مزيداً من سهولة الحركة للمتفاعلين بالتعليم، وتنمي إمكانات التعاقب بين الدراسة والحياة المهنية، بحيث يكون النظام التعليمي مرناً بدرجة كبيرة، تسمح بأن يكون الاختيار مهما كان لا يقصد به أن يكون اختياراً نهائياً، إذ أن التغيير ممكن في أى لحظة (٣)،

وهذا يتطلب قيام المؤسسات التعليمية ببذل الجهود من أجل السماح للطلبة بإيقاف الدراسة والعودة إليها حيث يشاءون وبتغيير المسارات الدراسية للراغبين منهم، وبالانتقال من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، وتطعيم دراساتهم بقرارات دراسية من معاهد ومؤسسات تعليمية أخرى، داخل نفس المرحلة التعليمية أو في مراحل تعليمية أخرى، أى فتح قنوات اتصال بين جميع نظم وتنوعيات التعليم المتوازية والتي تضمها مرحلة واحدة ، وكذلك بين جميع مراحل التعليم ومستوياته على أنواعها المختلفة ، بحيث يتم تدعيم قدرة الفرد على الحراك داخل هذا النمط التعليمي أو ذاك، سواء كان داخل المؤسسة الواحدة، أو بين أنواع متنوعة من المؤسسات التعليمية من خلال معايير وشروط التحاق وتنقل معينة (٤) .

(١) عبد الله عبد الدائم : التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٧٤ .

(2) Denver, Colo; Education commission of the states, *Bending without breaking : Improving education through flexibility & choice*, 1998, pp 1-5.

(3) Brich, Derek W and Latcham, Jack; *Flexible Learning in Action, Three case studies of flexibility, A project report*, Further Education Unit, London, Septmber 1984, pp 1-4.

(4) *Ibid*; p 3.

أى سهولة التحرك والانتقال الأفقى والرأسى للمتعلمين أو الراغبين فى التعلم بين تلك المدارس والمعاهد والكليات المنفصلة والمنعزلة عن بعضها البعض ، حتى لا يصبح التركيب التعليمى فى أغلبه سلسلة من المسارات ذوات الاتجاه الاجتماعى الواحد دون أن تكون هناك فرصة أمام الفرد ليصحح اختياره الردى - يوما ما - للدراسات أو ليكيف نفسه للظروف الشخصية المتغيرة أو للظروف الاقتصادية المتغيرة ، فالانسيابية فى التعليم، تتعد بالنظم التعليمية التقليدية عن الجمود، الذى يفرض متطلبات كثيرة ولا يهتم بشكل كاف بإظهار "رضا المتعلمين" ، خاصة وأن الكثير من النلس يعترض على الممارسات التقليدية لهذه النظم التقليدية، وما بها من قيود ويصرون على فكرة "أن يدرس الطالب محبة فى العلم والتعليم ليس إلا" ، أى إفساح المجال أمام المتعلم للتعلم دون قيود (١).

ومن ثم يلزم ضرورة إعطاء الرخص وجواز المرور لفئات جديدة من المتعلمين ؛ بالاعتماد على معايير قبول ذات بدائل متعددة، مناسبة ، متكافئة ومتوائمة، خاصة وأن عدم التأكد من المستقبل ، وطول الفترة التى يستغرقها التغيير ، يتطلب أن يكون أحد العناصر الأساسية فى النظام التعليمى ، هو انفتاحه بحيث يكون نظاما تعليميا مرنا تفتح فيه كل من المدارس الثانوية الأكاديمية والفنية على بعضها البعض، وكذلك معاهد وكليات التعليم العالى و الجامعى، و بنفس الطريقة تفتح مؤسسات التعليم النظامى على مؤسسات التعليم غير النظامى، والتعليم النظرى على التعليم العملى والتدريب المهني (٢).

وتبعاً لهذا يصبح النظام التعليمى نظاما مرنا متحررا، يستند على مبدأ الحرية فى التعليم، ويسعى لبلوغ هدف يتميز بخصوصية الدوام والتغير المرن فى آن واحد، وهو تحرير الأفراد بحيث أن تحقيق قواهم وإمكاناتهم يصبح هو قانون حياتهم، وهنا يتم إفراد التعليم للراغبين، وإتاحة مبدأ الاختيار الحر لما هو مرغوب فى تعلمه ، وبالكيفية التى يريدونها، ومن السعى نحو تحقيق مفهوم وصيغة " التعليم الممار ذاتيا " ، فالمتعلم هو المتحكم فى العملية التعليمية ، والإنسان هو صانع تربيته ومسارات تعليمه ، على نحو يجعل منه شريكا فاعلا وواعيا ، يشارك على قدم المساواة فى العملية التعليمية ، ويكون مسئولاً عنها (٣) ، أى أن يدير المتعلم ملف التعليم الخاص به، بما يتمتع به من حرية فى التنقل - البطء أو الإسراع - ومن ثم المسئولية الملقاة على عاتقه.

(١) سعاد خليل إسماعيل : أنماط التعليم غير النظامى، عالم الفكر ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، يوليو، أغسطس، سبتمبر ١٩٨٨ ، وزارة الإعلام، الكويت، ص ١٢٥ .

(٢) راجع :

- Kincheloe, Joe L. ; *How do we tell the workers ? The socioeconomic foundations of work and vocational education*, Westview Press Inc., 1999.

(٣) شلفا أمو نشفيلي : التربية التعاونية وأنسنة العملية التعليمية ، مستقبلات (٧٤)، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، اليونيسكو، ١٩٨٩، ص ٦٥١ .

والشكل التطبيقي يختلف تبعاً لمدى الحرية المسموح بها، فقد يكون النظام التعليمي، نظام ذو حرية مطلقة، يتعلم فيه الشخص ما يريد أن يتعلمه وبطريقته وتبعاً لوقته، أو نظام ذو حرية اختيارية، يتعلم الشخص فيه وفق بعض من الضوابط الخاصة بالنظام التعليمي نفسه، فالتعليم حين يكون مبدولاً للجميع، مفتوحاً للطلاب جميعهم، لا يجوز أن يكون هو، هو للجميع (١)، بل يقوم على فكرة الحق الدائم في التعليم، أولاً، والناعبة من الفلسفة الإنسانية وحرية الطبيعة البشرية، وهو في هذا يعتمد على مبدأ التعديل والتغيير المستمر، وتعلم الشخص ما يريد تعلمه، فهذا حتى إنسان دائم ومكتسب له، وثانياً يقوم على نظرية الاستحقاق بناء على معيار الجدارة والأهلية للسير في نظام التعليم والتخصص المرغوب فيه (٢)، وثالثاً يستند على مبدأ الاستمرار في التعليم أو التناوب فيه، فالمرونة تقتضى التغيير، والتغيير يقود إلى التنوع ويشجعه، مما يتطلب معه التقليل من الإجراءات القسرية، و التي من أهمها الإجراءات الخاصة بوضع قيود للتسجيل والالتحاق المدرسي (٣)، ذلك أنه إذا كان كل شئ يخضع لتغير مستمر بما في ذلك حياة الأفراد والأمم، فإنه لا يمكن لنظم التعليم أن تستمر في قوالب جامدة، بل تكون مرنة تسمح للأفراد الالتحاق بها، عندما يشعرون بالحاجة إلى التعليم، ووفق ظروف خاصة بهم، يجدوا فيها الخبرات المناسبة لهم.

ولذا على القائمين على التعليم النظامي أن يطرحوا السؤال التالي: كم من البنية والنظام يحتاج إليها الأفراد في هذه الفترة من حركة المجتمعات نحو القرن الحادى والعشرين؟، كما أن عليهم أن يسألوا أنفسهم عن الأمر الأهم الذى من الممكن عمله لإطلاق العنان لحرية اختيار الطلبة، كى يقوموا بإجراء الاكتشاف بأنفسهم - الاستقلالية والاعتماد على الذات - وليصبحوا واعين فعلاً بما يحتاجون إلى تعلمه، وماذا يجب عمله لتنفيذ تلك الرغبة، إذ أن الحلقة السحرية بين الحرية والنظام، هى الحفز نحو حرية الاختيار، ويعتبر العثور على تلك الحلقة هدفاً محددًا، حرياً بأن يتوجه العمل لتحقيقه في كل مرحلة تعليمية، ولكى يصل التعليم إلى جميع الراغبين من طلابه في كل مكان - مجتمع التعليم والتعلم - (٤)، ولكى نشجع الحرية والنظام معاً، ولكى توجد حلقة الحفز تلك، يجب على التعليم النظامي أن يولى اهتماماً شديداً لحرية الاختيار والحركة بين الأنماط التعليمية والتخصصات الدراسية المختلفة فيه، حيث أن ذلك يعتبر أداة فاعلة تشجع على التعلم الأفضل، من خلال إيقاظ الفرد لحرية في الاختيار والاعتماد على الذات، فالانسيابية نظام وليست فوضى.

(١) عبد الله عبد الدائم: التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) ملكة أبيض: أنماط نظم التعليم العالى، مجلة العلوم التربوية، المجلد ١، العدد ١، يوليو ١٩٩٣، ص ٤٤.

(٣) جوسيه يواكيم برونر: التعددية التربوية الجديدة في أمريكا اللاتينية، مستقبلات (٨٢)، المجلد ٢٢، العدد ٢، اليونسكو، ١٩٩٢، ص ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٤) رونالد بولنج: الحرية والنظام، في، اتجاهات جديدة للتعليم والتعلم على أساس مشاركة الطلبة في التعليم، تحرير جوزيف كاتز، ترجمة حسين عبد الفتاح ويوسف عليان، شركة مركز الكتاب الأردني المحدودة، الأردن،

ولهذا كله، فالانسيابية في التعليم تستلزم البحث عن أساليب وتدابير ترمى إلى :

- ١- تكامل الأنشطة التعليمية المختلفة، وتحقيق ترابط أفضل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، والانتقال فيما بينهما بسهولة ويسر.
- ٢- تحقيق المزيد من الاستمرارية بين مختلف عناصر النظم التعليمية، ومختلف مستوياتها، لتوفير إمكانية الانتقال بسهولة أكبر من شكل لآخر من أشكال التعليم وأنواعه .
- ٣- فتح قنوات اتصال بين جميع نظم ونوعيات التعليم المتوازية والتي تضمها مرحلة واحدة، وكذلك بين جميع مراحل التعليم ومستوياته على اختلاف أنواعها، بحيث تكون هذه المراحل مفتوحة وغير مغلقة سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى.
- ٤- ربط الأنماط المختلفة من المعاهد والمدارس والمؤسسات التعليمية المنفصلة انفصالا دقيقا، والمنعزلة عن بعضها البعض، وتحقيق التحركية بين أنماط التعليم، والانتقال المرغوب للطلاب من مدارس لأخرى، خاصة وأن نظم الحياة الوظيفية المنتظرة خلال القرن الحادى والعشرين تتطلب أن يكون التركيب التعليمى فى بلد ما، عبارة عن سلسلة من المسارات التعليمية ذات القنوات المتصلة والمفتوحة، تتعدد فيها الفرص أمام الطلاب لتصحيح الاختيارات السابقة للدراسات ، أو للتكيف مع الظروف الشخصية والاقتصادية المتغيرة (١).

وهنا تتضمن الانسيابية في التعليم، كأسلوب يعمل على التوجه الدينامى لنظم التعليم، يسمح بتقبل الجديد من النظم التعليمية المناسبة للحاجات المتغيرة - للأفراد والمجتمعات - باستمرار، ويتبنى الوسائط الجديدة كلما أصبحت هذه الوسائط متوفرة، يتميز بمخاصية المرونة فيه والتي تتجلى في عدة أمور منها :

- ١- إفساح المجال أمام الأنماط البديلة للتعليم النظامى.
- ٢- تعدد أنماط محتويات التعليم وأدواته ووسائل تقويمه.
- ٣- تعدد توقيت وأماكن حدوث التعليم .
- ٤- توفر سبل الانتقال والتحويل من دراسة لأخرى، وتوفير التضامن والجمع بين الدراسات والتخصصات التعليمية المختلفة، وتجعل من عملية الإعداد عملية تعديل مستمر، فى تكوين الدارس تبعا لقابلياته واستعداداته و الحاجات الوظائف المتجددة.
- ٥- إفساح المجال أمام الإعداد المتنوع والمستمر ، والمتعدد الأشكال للأفراد.

وبهذا يكون أهم صفات أسلوب الانسيابية في التعليم كنظام يحكم المسارات التعليمية، صفة المرونة

(١) أنظر :

- a - Nassp; **Breaking ranks, Changing an American Institution**, A report of the National Associations of Secondary School Principals on the High of the 21<sup>st</sup> Century, 1996, pp 1-5.
- b- Carnegie Council on Policy Studies in Higher Education; **Giving Youth a better Chance**, San Francisco, Jossey Bass Publishers, 1979, p 22.

التي تتصف بها عمليات التنقل والانتقال، التي تكون داخل هذا النظام التعليمي أو ذاك، أو بين الأنظمة المختلفة، إذ أنها ليست عمليات جامدة أو ثابتة، بل مرونتها تتيح إمكانية التعديل أثناء فترة التعليم والتعلم، بل وأثناء الحياة على امتدادها وفق المتغيرات الطارئة، فأثناء الحياة غالباً ما تظهر نقاط حيوية وسبل جديدة تحتاج لقرارات تجعل من تغيير نمط التعليم أو مساره عملية مطلوبة، إذ لا يفترض أن الفرد أصبح ملزماً بالسير في اتجاه تعليمي واحد لا يتغير طوال حياته، نظراً لأنه قام باتخاذ قرارات معينة في بداية حياته أو قرر له، أو حتى اختار هو في شبابه، ولكن طبقاً لمبدأ وأسلوب الانسيابية في التعليم تصبح هناك إمكانية مستمرة للتعديل والتغيير المستمر.

### ٣- مصطلحات مرتبطة بقضية الأنسيابية في التعليم :

ومن هذه المصطلحات ما يلي :

#### ١ - المعايير : Standards

جمع معيار وهو حكم أو قاعدة أو مستوى معين نسعى للوصول إليه، أي كفاية يجب تحقيقها بهدف قياس الواقع للتعرف على مدى الاقتراب من المستوى المطلوب (١).

#### ٢ - الشروط : Requirements

" جمع شرط وهو مصدر إلزام يتوقف عليه تعليق حصول مضمون آخر، وعليه يترتب وقوع أمر آخر " (٢).

#### ٣ - الإعداد النوعي : Qualitative Preparation

يقصد به " جملة الصفات العقلية والمهنية والأكاديمية والثقافية التي يتعين اكتسابها، وتمثل في المستوى المعياري الذي يبلغه الإنتاج، أو أنه مجموعة من المؤشرات المحددة تربوياً واجتماعياً وعلمياً تدل على مستوى المعرفة والقدرة والكفاءة التي يجب أن يبلغها الفرد " (٣).

#### ٤ - شروط القبول : Admission Requirements

يقصد بالقبول : " عملية الموافقة على دخول الطلاب المتقدمين إلى المؤسسات التربوية التي ترتبط بسلسلة من الخطوات " ، أما شروط القبول فهي : " القواعد والمعايير والمستندات المتعلقة بالخبرات التعليمية وغيرها ، المطلوبة من الطلبة الجدد للقبول في إحدى المؤسسات التعليمية " (٤) ،

(1) Lockwood, Anne Turnbaugh; *Standards, From Policy to Practice*, CORWIN PTRESS. INC, 1998, p1.

(٢) بطرس البستاني : محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥١٤ .

(٣) المرجع السابق : ص ٢١١ .

(٤) أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات التربية والتعليم ( إنجليزي - فرنسي - عربي )، دار الفكر العربي،

١٩٨٠، ص ٢٦ .

وهي محددة عادة على أساس الدرجات التي حصلوا عليها في المواد الدراسية والنجاح في الامتحانات والسن.. إلخ (١).

### ٥- رؤية : Prospective

تستخدم كلمة تحسُّب مقابل كلمة *Prospective* وهي تشير إلى " الجهد العلمي التنبؤي لتبين معالم الغد البعيد في أي مجال من مجالات الحياة (٢).

### ٦- المستقبلية : Futurology

المستقبلية علم يهدف إلى توقع الأحداث القادمة والاستعداد لها ، ومحاولة التأثير فيها ، وكذلك تطوير أفضل للتفكير في أمور عالم الغد وفحص ودراسة وتحصيل الأساليب والوسائل البديلة للتعامل مع مجموعة كبيرة من الظروف المستقبلية المتوقعة، وهناك نوعين من المعرفة حول المستقبل ، أحدهما تنبؤي : ينشأ وينمو انطلاقاً من معرفتنا للماضي والحاضر ، والآخر إرشادي توجيهي : يُصور المستقبل لنا من منظور ما نتمنى حدوثه (٣)، وهو الذي تتبناه الدراسة الحالية بهدف زيادة المستقبل خلافاً للتنبؤ ، أي استكشاف منهجي للمستقبل انطلاقاً من مدخل يركز على التغيير والتجديد.

## ثامنا : الدراسات السابقة :

تم إجراء العديد من البحوث والدراسات تناولت العديد من الجوانب المختلفة والمتعلقة بقضية الانسيابية في التعليم والمرونة العلمية، والمرتبطة ببعض جوانب الدراسة الحالية ، من أهمها :

### ١- دراسات وأبحاث باللغة العربية :

ويمكن تناولها حسب ترتيبها من الناحية التاريخية كما يلي :

#### ١-١- دراسات السبعينيات :

وفيها تمت دراسة واحدة أجراها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا :

(١) المرجع السابق: ص ٢٦ .

(٢) ماغنوس هافلسرد : التفكير في المستقبل داخل المدرسة ، مستقبلات ، المجلد ١٣ ، العدد ١٣ ، ١٩٨٣ ،

ص ٨ .

(٢) أنظر :

- اليونسكو : ارتياد المستقبل " الدراسات المستقبلية والعلوم الاجتماعية " ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،

العدد ١٣٧ ، أغسطس ١٩٩٣ .

## - تطبيق مبدأ المرونة في التعليم العام : (١)

أشارت الدراسة إلى أنه من الأهمية بمكان أن يتوافر للسلم التعليمي عامة المرونة بما يتيح تدفق المعلمين رأسياً وأفقياً بين أنواعه من دون حواجز خطيرة كثيراً ما تكون شكلية تقليدية أكثر مما هي وظيفية موضوعية .

ويتصل بهذه المسألة مشكلة الامتحانات العامة ، والنظرات التقليدية القائمة على التمييز الاجتماعي لأنواع التعليم الثانوي مما يستلزم معه ضرورة النظر إلى المرحلة الثانوية نظرة شاملة تجنباً للفصل القاطع بين مستوياتها وأنواعها وتمكين الطلاب من التنقل بين مساراتها ، وثمة مطالب للمرونة والاستعداد لاستيعاب المستحقين للتعليم تمثل بتطلب تعدد تنظيم المدارس .

## ٢-٢- دراسات الثمانيينات :

واشتملت هذه الفترة على الدراسات التالية:

### أ - التخطيط لفتح الاتصال بين التعليم الصناعي والتعليم العام والتعليم

#### العالي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: (٢)

حاولت الدراسة الوقوف على مدى إسهام سياسة التعليم الفني الصناعي في توطيد العلاقة بين التعليم الثانوي الصناعي والتعليم الثانوي العام وأثر هذه العلاقة على سياسة الالتحاق بالتعليم العالي كخطوة لمواجهة متطلبات الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على متطلبات سوق العمالة .

وهدف إلى التعرف على مقومات التخطيط لفتح قنوات الاتصال بين التعليم الصناعي والعام والعالي، وواقع العلاقة بينهم في جمهورية مصر العربية، والتعرف على الاتجاهات المعاصرة حول نظم وسياسات تطوير التعليم الثانوي الصناعي والعام، ومحاولة وضع تصور مستقبلي للتعليم الصناعي من خلال استراتيجية مقترحة تجمع بين التعليم الثانوي الصناعي والعام والعالي، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل النظم واستعرضت سياسات ونظم التعليم في كل من الاتحاد السوفيتي والسويد وألمانيا الاتحادية باستخدام منهج التحليل المقارن، وتصورت الدراسة بناءً استراتيجياً يجمع بين التعليم العام والتقني والعالي ، ووضعت صيغة جديدة مرنة للتعليم الثانوي بشقيه وبخاصة الفني لتخرجه من انغلاقه

(١) المجلس القومي المتخصصة، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، تقرير الدورة الخامسة، مرجع سابق.

(٢) محمد متولى غنيمه وسعاد بسيون عبد النبي : التخطيط لفتح الاتصال بين التعليم الصناعي والتعليم العام والتعليم العالي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر الأول للتطبيقين " تطوير التعليم الصناعي " ، ديسمبر ١٩٨٥ .

على مسار واحد وانفتاحه على عدة مسارات ، لإعداد المواطنين للحياة المتغيرة باستمرار فضلاً عن إعدادهم للعمل ولمواصلة التعليم العالى .

## ب- التعليم الصناعى والمؤسسات التعليمية الأخرى فى مصر فى ضوء

### بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة: (٢)

- حاولت الدراسة الوقوف على مدى ضعف الصلة بين التعليم الفنى والعالى ، ومن أهم تساؤلاتها :
- ما دواعى الاهتمام بإيجاد قنوات اتصال بين التعليم الفنى والمهني بعامة والصناعى بخاصة ، وغيره من أنواع التعليم الأخرى؟.
  - إلى أى مدى تهم دول العالم المختلفة بربط المدرسة الصناعية بالمؤسسات التعليمية قبلها وبعدها؟
  - إلى أى مدى يرتبط التعليم الصناعى فى مصر وغيره من أنواع التعليم الأخرى؟
  - ما القنوات التى يمكن أن تحقق الارتباط والاتصال بين المدرسة الصناعية وغيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى؟.
- وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترحات لتحقيق الاتصال بين المدرسة الصناعية ومرحلة التعليم الأساسى والتعليم الثانوى والعالى فى مصر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفى ، وسارت وفقاً للخطوات التالية:
- دراسة نظرية للعوامل التى تقف وراء ضرورة الاتصال بين التعليم الصناعى والأنواع الأخرى للتعليم.
  - دراسة وصفية للاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال ربط المدرسة الصناعية بغيرها من المدارس والمعاهد الأخرى.
  - دراسة وصفية لما يمكن أن يكون هناك من ارتباط بين التعليم الصناعى وغيره من أنواع التعليم فى مصر.
  - تقديم مقترحات وتوصيات لتحقيق الاتصال بين التعليم الصناعى والتعليم العام والعالى فى مصر واستفادت الدراسة الحالية منها فى الوقوف على دواعى الاهتمام بإيجاد قنوات اتصال بين أنواع التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية، فضلاً عن واقع الارتباط الحادث بين التعليم الفنى وبخاصة الصناعى وغيره من مؤسسات التعليم الأخرى فى السلم التعليمى .

(١) أحمد إسماعيل حجي : التعليم الصناعى والمؤسسات التعليمية الأخرى فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة،

## ج- تحديث التعليم قبل الجامعي في مصر : هيكل التعليم ونظم القبول: (١)

تناولت هذه الدراسة الإطار البنوي والسلم التعليمي وما له من مراحل وقنوات ، وتناولت أيضا نظم القبول المعمول بها مشيرة إلى الضوابط والمعايير التي يتم بمقتضاها الاختيار والتوجيه إلى مختلف مكونات السلم التعليمي وكذلك النسب التي تحكم التوزيع على المراحل والفروع والقنوات . وأشارت إلى أن الوضع الراهن بالنسبة للسلم التعليمي يكتفى بتنظيم قناة تعليمية واحدة تضم جميع التلاميذ في مرحلة الإلزام محتوى تعليمي موحد وعدد سنوات دراسية موحدة ومستوى تحصيلي معين لجميع التلاميذ متجاهلا في ذلك الفروق الفردية بينهم، وأشارت كذلك إلى تجاهل الوضع الراهن لتحقيق المرونة اللازمة لتسهيل التحرك الأفقي بين أنواع التعليم الثانوي كضرورة تربية تسمح بتصحيح مسار الطالب عند اللزوم أو ما قد يحدث من أخطاء في التوجيه والتوزيع ، فضلاً عن افتقار الوضع الراهن إلى وجود تنسيق بين سلم التعليم وسلم التدريب الحرفي و المهني وتوفير فرص التحرك الأفقي بينهما.

أما بالنسبة لنظم القبول فقد أشارت الدراسة في تقريرها إلى افتقار نظم القبول الحالية إلى المعايير الموضوعية والصادقة للتوجيه السليم في أنواع التعليم بما يحقق تكافؤ الفرص وحسن استثمار القدرات والميول الخاصة، واعتماد نظم القبول الحالية على معيارين فقط هما السن ومجموع الدرجات في امتحانات تقليدية دون الأخذ في الاعتبار بمعايير أخرى لها أهميتها القصوى في حسن الاختيار وناتج العملية وصالح المتعلم والمجتمع .

وبالإضافة إلى ذلك غياب خدمات التوجيه والإرشاد النفسي في مختلف مراحل التعليم وغياب اختبارات القدرات والميول ، وإن وجدت فهي تحتاج إلى الجدية وأدوات لتشخيصها وكفاءة القائمين بها والاهتمام والاستفادة بنتائجها في توجيه الطلاب إلى المسارات التعليمية التي تتفق واستعداداتهم.

واستفادت الدراسة الحالية منها في تحديد مسارات التدفق والتوزيع والقنوات بالسلم التعليمي ، وتوضيح أهمية المرونة في التعليم ، وتشخيص بعض عيوب نظم القبول المعمول بها، ومن ثم تأكيد مشكلة الدراسة الحالية.

(١) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا: تحديث التعليم قبل الجامعي في مصر : هيكل التعليم ونظم القبول، تقرير الدورة الرابعة عشر، مرجع سابق.

## د- التعليم الفني بين الأسر والانطلاق : (١)

أوضحت الدراسة أن التعليم الفني في بلادنا أسير موقعه وسط نظم تعليمية جامدة استعرتناها ممن تخلوا عنها ، لم تفسح للتعليم الفني مكانا فيها ليصبح جزءا من نسيجها الحي، بل عزلته هذه النظم في مسار منفرد يدور فيه مغلقا حول نفسه ، وهو أسير هياكله التقليدية وبناءه وطرائقه.

وتناولت الدراسة مكانة وجذور التعليم الفني وأوضحت الفرق بين التعليم الفني والمهني والتقني، ثم تناولت واقع التعليم الفني في بلادنا مقارناً بالتعليم العام من حيث معدلات الالتحاق والنمو خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ثم تناولت مدخلات التعليم الفني من الطلاب ونظم التوجيه والتوعية المهنية ، وسياسات القبول من حيث أبعادها ونتائجها وبخاصة سياسة الباب المفتوح والتخطيط للنظام التعليمي بعامة، وتوقفت أمام حرية الطالب وحرية اختياره التعليمي، وتناولت اقتصاديات هذا التعليم وسبل تمويله ، وأخيرا اقترحت محاور أساسية لتحقيق انطلاق التعليم الفني وتطويره.

واستفادت الدراسة الراهنة منها في تدعيم قضية البحث الراهنة وتشخيص مشكلة الدراسة والوقوف على واقع القبول والدخول والتدفق بالتعليم الفني.

## ١-٣- دراسات التسعينيات :

واشتملت على دراسة واحدة هي :

### - تفهوية الروابط بين التعليم العالي ومجاله العمل : (٢)

في دراستها لهذا الهدف كأحد أهداف التعليم الجامعي ، ألا وهو تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل ، رأت أن هذه علاقة لا يمكن فصلها بل لا بد من اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تدعم هذه العلاقة وعلى رأسها ، إحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم العالي وأهدافه بحيث يتضمن :

#### - تقسيم خدمات للطلاب النظاميين.

(١) يوسف عبد المعطي : التعليم الفني بين الأسر والانطلاق، عالم الفكر، المجلد ١٩، العدد ٢، يوليو/ أغسطس/

سبتمبر، وزارة الإعلام ، الكويت، ١٩٨٨.

(٢) عبد الله بويطانة : تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، التربية الجديدة ، العدد ٤٩، السنة ١٧، مكتبة

البيونسكو الإقليمية للتربية في البلاد العربية ، يناير / أبريل ١٩٩٠.

- فتح أبواب الجامعات ومعاهد التعليم العليا لراغبي التعليم المستمر لإعادة تأهيلهم.
  - توفير فرص للطلاب للتدريب/ للعمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمصانع والشركات والبنوك.
  - إجراء الأبحاث العلمية التي تسهم في حل مشاكل هذه القطاعات .
- واستفادت الدراسة منها في الوقوف على أهمية ومدى وجود ترابط حقيقي بين التعليم وعالم العمل ، وبخاصة في التعليم العالي والجامعى .

## ٢- الدراسات الأجنبية :

وتتناولها الدراسة الحالية وفقاً للتسلسل الزمني وترتيب إجراءاتها تاريخياً كما يلي :

### ١-٢- دراسات خلال الستينيات والسبعينيات:

واشتملت على دراستين هما :

#### ١- نقطة الانطلاق لدراسة المرونة بالتعليم العالى : (١)

وتدور هذه الدراسة حول فكر جديد لتحقيق المرونة في الإدارة بالتعليم العالى ونقطة الانطلاق هنا تتطلب منها تأدية ما يلي :

- تعريف وتوثيق التطبيقات الخاصة الراهنة المرتبطة بإدارة التعليم العالى والتي قد تسؤدى إلى عدم الكفاءة ، والوضع في الاعتبار العلاج في النواحي الإدارية والتي قد تقوم بتحسين المشكلات المحددة المتعلقة بالمرونة
- المطالبة بأى تغييرات ضرورية في تحسين الإدارة والمرونة ، وطرح جداول تطبيقية لأية تغييرات في النواحي التطبيقية أو الإدارية ، واقتراح طرق مناسبة للتمويل لأى أسلوب إدارى جديد.
- وقامت الدراسة بتعريف جوانب بعض السياسات و الإجراءات التطبيقية لها، والتي تثيرها أى دراسات مقترحة والتوصية بالمدخل الملائمة لحلها، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها ضرورة المرونة في التوزيع المالى بين البرامج المختلفة بناء على أهداف الميزانية.

(1) Minnesota School Facilities Council; *Flexibility in Education, Meeting modular scheduling, Elementary – Middle – Secondary, The Ungraded School, October 30-November 1- 1968, Educational Facilities Laboratory Inc.*

## ب- تخطيط حواجز الفرص التعليمية ، خطة للولايات ذات العاميين : (١).

وهذه الدراسة عبارة عن السلسلة الرابعة من الخطط المقترحة بواسطة لجنة كارنيجي Carnegie للتعليم العالي، و التي أشارت إلى ما أتجهت إليه الكليات الأمريكية الصغرى ذات العلمين - منذ الستينيات وأوائل السبعينيات - والتي يوجد بينها اختلافات ، لمقابلة احتياجات الأمة الأمريكية والقيم الشاملة وعمومية الالتحاق بالتعليم العى وتحقيق جماهيريته ، و التي تم تداركها في الستينيات عندما ازداد الالتحاق بالتعليم العالي ، ومن ثم السعى نحو الزيادة المضاعفة في أعدادها خلال عقد السبعينيات وبدء الثمانينيات، فالتوسع وقلة الرسوم والتكاليف وسياسة الدب المفتوح بدون حواجز أو سدود جذبت الآلاف من المواطنين للالتحاق بالتعليم العالي ، ممن كانوا يتطلعون إلى تعليم ما بعد الثانوى ، والذي أعطى القضية مزيد من الأهمية هو أن نصف طلبة لكليات ذات العاميين من الكبار ممن يتعدى سنهم ٢١ عاماً ، وهذه المعاهد الإقليمية تعمل على القيام بتدريب الشباب وإعدادهم من كلا الجنسين، بهدف مقابلة حاجاتهم المتجددة والمتغيرة للعمل والوظائف.

ومن هنا فقد قدمت هذه المعاهد العديد من البرامج والأعمال الأكاديمية لمن هم قبل التخرج بهدف مساعدتهم في سهولة الانتقال والتحرك المرن نحو الكليات ذات الأعوام الأوسع والجامعات، وهذا أعطى العديد من الشباب بدايات ثانية للفرص التعليمية من أجل مواصلة واستمرار تعلمهم سواء أكان تعليماً عاماً أو مهنيًا، وحتى بالنسبة لكبار السن منهم بهدف خدمة المجتمع باعتبارهم مراكز للنشاط العقلي وثقافى .

ولقد تزايدت أعداد هذه المعاهد بهدف تحقيق دور كبير تمثل في الوفاء بالمتطلبات المجتمعية لمختلف فئاتها، وبصفة خاصة كليات المجتمع والتي جعلت التعليم العالي في متناول الجميع من كلا الجنسين، وقد أحرزت هذه الكليات نجاحاً ملحوظاً في عدد كبير من الولايات في ضوء ما استجد أمامهم من الأدوار العديدة و المتنوعة والمتجددة باستمرار، ولسوء الحظ فإن تزايد عدد الكليات داخل الولايات المتحدة بصفة عامة لم يكن يحقق المرغوب منه، فكثير من المجتمعات اليوم - آنذاك في أوائل السبعينيات - مازال ينقصها الكليات الصغرى، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم عن بعد للمحتاجين إليه، ولقد أشارت الدراسة إلى توصيات لجنة كارنيجي الخاصة بالكليات ذات الأبواب المفتوحة *open - door colleges* عام ١٩٧٠ ، و التي أوصت بضرورة زيادة الدعم المالى من قبل الحكومات الفيدرالية والولايات وفي الوقت نفسه ترك الحرية للكليات للتجريب والتجديد ليتماشى مع طبيعة التغير الحاد في مجتمعاتها المختلفة.

ولقد اشتملت هذه الدراسة على تسعة أجزاء، بدأت بالمقدمة ثم انتقلت إلى التحول من التوسع

(1) Medsker, Leland L. and Tillary, Dale; **Breaking Access Barriers, A profile of Two - Year Colleges, 4<sup>th</sup> of Series of profiles sponsored by : The Carnegie Commission on Higher Education, 1971.**

في المدارس والمؤسسات التعليمية، إلى مرحلة التطوير الغير محدودة، من خلال وضع الكليات ذات العامين وتطورها الكمي، ثم طرحت نظرة مستقبلية لها ولنظام الكليات الحديثة منها.

ثم أوضحت الدراسة بالتفصيل وصف لحالة الطلاب **بالكليات المتوسطة ذات العامين Junior Colleges** من خلال تنوعهم واختلاف مشاربهم ومقارنتهم بالطلاب في الكليات ذات الأربع أعوام، و بطلاب المعاهد التقنية الفنية الموازية، وكذلك الجذور العريقة لهم، وخصائصهم في المستقبل، وأجرت مقابلة بين طلاب الكليات المتوسطة ذات العامين الخاصة والعامه معاً، والطلاب الكبار الملتحقين بها، ثم أشارت الدراسة إلى الإعداد العام بها، من خلال برامج الإعداد والتجهيز للدراسات اللاحقة، وبرامج التعلم الوظيفي والإرشاد والتوجيه وتطوير التعليم العالي والتعليم العام وخدمات المجتمع.

ثم تناولت الدراسة كلاً من الكليات الصغرى والحياة التعليمية بالمدن، وإعداد هيئات التدريس للقيام بمهامها، ثم إدارة وتدعيم كليات المجتمع، والكليات الصغرى المستقلة عن الجامعات، وقدمت الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بالكليات الصغرى لكي تستوعب الأعداد المحتملة خلال العقود التالية ومنها:

- فيما يتعلق بالكليات الصغرى لابد من التركيز على الأعضاء العاملين في المكاتب الإدارية الفيدرالية الحكومية وكذلك إدارة شئون العاملين بالجامعات، وأوضحت أنه من الضروري أن تكون الأهداف بالنسبة لهم واضحة، وكذلك طرق تحقيقها وسبل تطبيقها.
- ضرورة مراجعة كل ولاية للخطط الرئيسية بكليات المجتمع، وذلك في سياق تعليم الجميع وجاهزية التعليم ما بعد الثانوى.
- ضرورة مراجعة كل ولاية التركيب الإدارى لهذه الكليات.
- ضرورة وجود وسائل جديدة لتوفير الدعم المالى لهذه الكليات.
- ضرورة أن تكون هناك وسائل تمويل إضافية لطلاب كليات المجتمع.
- أما بالنسبة لتمويل الكليات الصغرى المستقلة لابد أن يوضع هذا في الاعتبار أكثر من الوقت الحاضر.
- ضرورة وجود خطة قومية واسعة لإعداد و تنمية أعضاء هذه التدريس والإداريين بهذه الكليات الصغرى.

## ٢-٢- دراسات خلال الثمانينات :

واشتملت هذه أكثر من دراسة، وفيما بلى تناول كل منها بالوصف:

## أ- التخصصية والمرونة في التعليم : (١)

دارت هذه الدراسة حول نظم التعليم المستمر بالجامعات والمؤسسات التقنية، متضمنة لماذا التركيز الراهن على تعليم الشباب فقط دون تعليم الكبار؟ وما هي اتجاهات أعضاء هيئة التدريس والطلاب؟ وماذا يجب أن نفعل حيال ذلك؟، ثم انتقلت الدراسة إلى تقديم نماذج وأمثلة من التطورات المستحدثة.

ثم تحدثت عن المناهج الدراسية بالتعليم العالى وبخاصة فيما يتعلق بالتمهين أو التخصصية، والإحساس بالأهداف، ثم قدمت الدراسة لأنشطة التعلم والمرونة في المقررات الدراسية العامة والخاصة، ثم قدمت المعايير المهنية ووسائل قياسها وبخاصة جانب المرونة المهنية، وما يتطلبه من مرونة في نظم وبرامج الإعداد والتكوين للأفراد.

ثم تناولت الدراسة سبل وكيفية قياس التعلم وضرورة مرونتها، من خلال توضيح أغراض القياس، واعتبار القياس وسيلة تقييمية، ثم تناولت أيضا العلاقة بين القياس وأهداف المنهج، وطرق القياس والتقويم وخططه، وتحديد أبعاد هذه العلاقات، ثم كيفية استخدام القياس، و دور التقويم في الحياة، أما في الجزء الأخير من الدراسة فتناولت التعليم والتعلم، وبخاصة من جوانب وسبل المرونة بنظم التعليم المرنة وقدر الحرية المتاحة للطلاب والقائمين بالتدريس بالمؤسسات التعليمية التقنية والجامعات.

## ب- دليل التغيير، وجهات نظر حول الجودة ومرونة الإدارة في

### التعليم العالى : (٢)

بدأت الدراسة بمقدمة أوضحت أهداف الدراسة وخطواتها، ثم انتقلت إلى تغيير وظائف الهيئات التعليمية ونظمها، وقامت بشرح نموذجين من هذه الهيئات من حيث وظائف هذه الهيئات التعليمية والمكاتب الحكومية المختلفة التابعة لها بولاية كلورادو، وتناولت أيضاً نظم التغيير المركزى الأساسى بولاية مينوسوتا. ثم انتقلت الدراسة إلى تناول التغييرات التى طرأت على السياسات التعليمية الموضوعة

(1) Donald, Bligh (Eds); *Professionalism and flexibility in learning, Programme of study into the future of higher education, 6, Research into higher monographs, 1982.*

(2) *Catalog of changes, Incentives for quality and management flexibility in higher education, Projected by Folger, John K and McGuinness Jr., Aims c., edited by Green, Joslyn, 1984.*

من حيث الرقابة الإدارية على الإنفاق وبرامج البحوث النظرية الأكاديمية ووسائل الدعم المالى ، والتمويل المستمر بالنسبة لمركز كل مؤسسة تعليمية على حدة ، ومراجعة البرامج والتحسينات اللازمة لعملية الدعم المالى ، ثم تناولت الانتقال من عملية الدعم المالى المركزى إلى توزيعها على الأقاليم ومراجعة البرامج وتأثيرها على النواحي المالية وأسس تحديد الميزانية ، ومراجعة برامج مكونات الميزانية ، والتجهيز الجيد للمستجدين والمعلومات المتصلة بالبرامج والتدعيم المالى، وكيفية تحسين أداء الطلاب وخاصة المتعلقة بالنواحي المالية المرتبطة بجوانب الالتحاق والقبول، والعمل على تحديد ميزانية خاصة للممتازين والموهوبين من الطلاب، وتحديد الحد الأدنى لتحقيق الكفاءة.

### ج- التعلم المرن والقابلية للتطبيق ، دراسة حالات ثلاث للمرونة فى

#### التعليم ، تقرير المشروع: (١)

وتشكل هذه الدراسة إحدى دراسات التعليم الممتد التى تمدهنا بالدليل على: إلى أى حد يمكن تطبيق الجوانب المختلفة للمرونة ؟ التى تم تحديدها فى تقرير *فرص التعلم المرن* بوحدة التعليم المستمر والممتد ، وذلك بتطبيقها على إحدى الكليات الجامعية من أجل زيادة فرص المرونة فى التعليم والتعلم ، وهذا التقرير يتناول الوظيفة الأولى للمرونة، التى تتضمن الفرص المتاحة للمتعلمين والمدرسين والمديرين فى برامج التعليم المرنة ، كما قدمت أكثر من نموذج لتحقيق ذلك .

وتناولت الدراسة بعد ذلك وصف للمناهج الدراسية فى إحدى الكليات ذات انداسة الأديبية، وتناولت كذلك تصميم البرامج والمقررات أو المناهج الدراسية المقدمة من خلال نظم التعليم الممتد بكليات إيست ديفون ، وهيرتوبول ، ، ثم تناولت الدراسة درجة *المرونة الموجودة فى الأهداف والمحتوى والطرق المستخدمة والصادر المتاحة لعملية التعلم* ، كما تناولت التفاعل الممتد بين المجموعات وطرق القياس المرتبطة بالخطط الموضوعية ، وقد ظهرت هناك بعض جوانب المرونة بالرغم من التقرير فى أنه : فى الثلاث كليات لوحظ أن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون، فى أنه من الضرورى أن تكون هناك اختبارات إضافية ووسائل صدق، التى تشكل كلها عقبة أساسية فى تطوير برامج التعليم والتعلم المرنة.

ومن أهم نتائجها أن المرونة التعليمية من الممكن تحقيقها، بالاستناد على النواحي الشخصية فى أحيان كثيرة، وكذلك اتجاهات التعاون بين بعض القائمين على شؤون التعليم، وخاصة فى جانب

الموارد المتاحة وبخاصة تحقيق وسائل الدعم المناسبة ، ويعتقدون أيضا أنه على المدى الطويل يمكن زيادة نسبة المرونة في برامج التعليم المستمر ، والتي تعنى مستقبلاً المزيد من فرص العمل والتوظيف والتي تكون نتائجها أفضل من زيادة المصادر التعليمية المتاحة .

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أننا نعرف القليل الآن عن النسب المالية والتكلفة الحقيقية لتطبيق برامج المرونة في النظم التعليمية ، أو المصادر المطلوبة لتحقيقها وطرق الإدارة الفعالة وكذلك نعرف القليل عن شكل المخرجات التعليمية مما يتطلب معه ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا الشأن ، وأشارت الدراسة أيضا إلى ضرورة تقرير الاهتمام بمجال تمديد وزيادة فرص التعليم المرن في الوحدة الخاصة بالتعليم المستمر والممتد، وأشارت الدراسة في النهاية، إلى أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لدراسة التكاليف والفوائد التي يمكن تحقيقها، حتى يمكن مساعدة صانعي القرارات والسياسات التعليمية، ووضع بدائل وخيارات تطبيقية أمامهم .

### ط - تدعيم فرص التحويل والانتقال بكليات المجتمع : (١)

كجزء من دراسة كبرى عن التحويل والانتقال الطلابي في التعليم، من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، و التي قام بها مركز دراسة كليات المجتمع بمدينة لوس أنجيليس بولاية كاليفورنيا، حيث أجرت استبيان على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لأخذ آرائهم، بهدف تحديد ما الذي يجب عمله بالنسبة للإداريين في كليات المجتمع، والقيام به من أجل مساعدة الطلاب الراغبين في الانتقال والتحويل من الكليات المتوسطة ذات العامين إلى الكليات ذات الأربع سنوات، للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس .

وقد أظهرت نتائج هذا المسح أن هناك العديد من المقترحات لتدعيم وظائف التحويلات والتي من

بينها :

- ضرورة أن يكون مديرو الكليات ذوي مقدرة خاصة على إدراك أهمية التحويل الطلابي والانتقال من كلية إلى أخرى ، وذلك بهدف وضع نظام إداري عالي المرونة ذو مستوى متناسب مع عمليات التحويل المستمرة وتعقيدها.
- ضرورة إجراء البحوث والدراسات المستمرة على سبل فتح قنوات الاتصال مع المعاهد التعليمية الأخرى، وكذلك فاعلية التحويل والتنقل.

(1) *National Institution of Education; Strengthening transfer opportunities in the community colleges, ERIC Clearinghouse for Junior Colleges, Los Angeles, Aug 1985.*

- يجب أن تكون مناهج وخدمات التعليم بالكليات منظمة حتى يكون التحويل أكثر فاعلية ، مع ضرورة اتحاد الجهود بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمعاونين والباحثين .
- ضرورة تحسين الخطوات المتبعة والجوانب النوعية للتحويل باتباع هذه الوسائل مثل مراجعة خطط الكليات لتشتمل على التمويل ومتطلبات التحويل وتقديم التدريب الكفافي لمساعدة القائمين بالتدريس، لتنمية مهاراتهم من أجل تقديم أفضل الاختيارات المتاحة للطلبة المحولين .
- ضرورة وجود نوع من الاتفاق بين التحويل والاتصال التعليمي مع المؤسسات التعليمية التالية، ويكون هذا داخل نظم المعاهد التعليمية الصغرى والكليات والمناطق التعليمية بالبيئات المختلفة، وكذلك داخل مناطق خدمات كليات المجتمع .

### ٢-٣- دراسات التسهيلات :

واشتملت على الدراسات التالية :

#### أ - نموذج لاشتقاق معدلات التحويل الطلابي، تقرير مشروع لجنة التمويل بكليات المجتمع عام ١٩٩١ : (١)

في عام ١٩٨٩ تم عقد مشروع مشترك بين رابطة كليات المجتمع والكليات الصغرى ، وبواسطة المركز القومي للإنجاز الأكاديمي والتحويل الطلابي ، وكذلك مركز التعليم بكليات المجتمع ومركز دراسة كليات المجتمع ، من أجل دراسة البيانات ونتائج البحوث التي أجريت على عملية التحويل الطلابي بالكليات ذات العامين وانتقلهم إلى الكليات ذات الأربع أعوام .

وقد تناول الجزء الأول من هذا التقرير مشروع لجنة التحويل، والذي احتوى على شرح تفصيلي للخطوط العريضة لكيفية اشتقاق نموذج مقنن للتحويل الطلابي، من أجل حساب معدلات الانتقال وتم تطبيق هذا النموذج على عينة بلغت ١١٤ كلية من كليات المجتمع ، وتم حساب معدلات

(1) Jones, Enid B.(Edr); *A model for deriving the transfer rate , Report of the transfer assembly project, American Association of Community and Junior Colleges, Washington, D. C, 1991.*

الانتقال عن طريق تقسيم العدد الكلى للطلاب الذين التحقوا بالكليات ذات العامين في إحدى الأعوام المحددة، والذين لم يكن لديهم أى خبرة مسبقة جامعية، ممن أكملوا على الأقل ١٢ فصلاً دراسياً في الجامعة خلال أربع سنوات، وبتطبيق هذا النموذج على المقررات الدراسية في الكليات ذات العامين، وعلى الطلاب المستحقين الذين انتقلوا لأول مرة إلى الكلية ذات الأربع أعوام.

وقدم الجزء الثانى النتائج التى تم الحصول عليها من المقابلات التى أجريت مع ممثلين لـ ٤٩ كلية من كليات المجتمع التى تضمنها البحث، وتضمنت الطرق التى استخدمت بتجميع البيانات الخاصة بالتحويل والصعوبات التى واجهوها.

### ب- كيفية جعل من التحويل سهلاً، الدليل للتغيير الناجح فى الكليات : (١)

قامت اللجنة العلمية بتقديم كتاب التحويل للكليات عام ١٩٩٥، والذى أوضح كيفية جعل التحويل والانتقال بين المؤسسات التعليمية والتخصصات المختلفة سهلاً ومرناً بدرجة كافية، وقامت الدراسة بتقديم خطوات سبع للتحويل المرن والناجح بين المؤسسات التعليمية وبعض من المشكلات والصعوبات وكيفية التغلب عليها، وقامت فى النهاية بتقديم " وثيقة حق الطالب فى التحويل والانتقال " ، والتى تضمنت ما يلى : باعتبارك طالباً محولاً فإن لك الحق فى :

- الحصول على التوجيه والإرشاد من قبل الكلية التى تحول منها، والكلية التى ترغب فى التحويل إليها، ومن المتوقع القبول بها.

- التخطيط للمقررات والمناهج الدراسية بحيث تكون الأهداف والطموحات نصب عينيك .

- أن تقوم بدراسة المقررات الدراسية التى تقبل عند التحويل فى المعهد التعليمى الجديد.

- الحصول على اعتمادات أو ضمانات من خلال النظام المتبع فى المؤسسات التعليمية المرجو الالتحاق بها فى سياق المقررات الدراسية التى يتم تدريسها جنباً إلى جنب مع المقررات الدراسية العادية الجديدة.

- الحق فى السؤال وتقديم طلب التماس فى حالة رفض اعتماد المقررات الدراسية السابق دراستها فى المعهد القديم.

- الحق فى الحصول على تعليم جيد النوعية فى المعاهد أو الكليات الجديدة، كما هو الشأن بالنسبة للطلاب الآخرين ممن تم قبولهم فى هذه الكليات منذ الفرقة الدراسية الأولى للالتحاق بالدراسة فى نفس ذات الكليات.

(1) *Shishkoff, Muril M.; Transferring made easy: A guide to change colleges successfully, Peterson's Guide, Princeton, New Jersey, 1991.*

## ج -- المرونة في التدريب والتعليم المهني والصناعي : (١)

و هي مجموعة من الدراسات والبحوث قام المحرران فيها بتحديد و تعريف المرونة في التعليم الفني، و هذه الدراسة تنقسم إلى جزأين كالتالي :

- الجزء الأول: **المرونة في التعليم الفني**، والذي تناول هذا الجزء المرونة في التعليم الفني من خلال الأبعاد التالية:

- تحديد جوانب المرونة في التعليم الفني وبخاصة طرق التأهيل والإعداد في التعليم الفني بالمدارس الثانوية العليا، و استجابات التعليم الفني الصناعي للمنتجات التكنولوجية الجديدة في مجال صناعة المعادن، و مخرجات التعليم الفني التكنولوجي - بدولة اسكتلندا، والمقارنة بالمدخلات و علاقته بالمنشآت و السياحة، و التعليم بين التمهين و سوق العمل، تطوير التدريب المهني، استجابات التدريب و التعليم الفني في ألمانيا في مجال صناعة الطباعة، نماذج تعليمية و استثمار الطالب و المدرسة و المخرجات التعليمية.

- تحليل مقارنة في المرونة بالتعليم الفني و التدريب الهندسي و التأمين بين كل من إنجلترا و ألمانيا، ثم دراسة نماذج التلمذة الصناعية في الصناعة الجديدة، و طرح مؤشرات و رؤى.

- أما الجزء الثاني: قدمت الدراسة فيه العديد من المقترحات و التوصيات المتعلقة بـ :

- كيف يمكن للبحوث في التعليم الفني و المهني من مقابلة التحديات الحالية في الحياة و سوق العمال؟ ، وذلك في ضوء ما فيه من النماذج المخططة للحالات الاقتصادية المعقدة، و مشكلات استخدام المعرفة في تطوير الخبرة العملية، واستخدام المعرفة المتاحة من خلال التدريب في الفرص الراضية، و أخيرا خبرة العمل و تطوير كيفية اكتسابها.

## د - تحليل مقارنة للمرونة في التعليم والتدريب الفني في مجالى الهندسة

### والتأمين الصناعى بين كل من إنجلترا وألمانيا : (٢)

بدأت الدراسة بمقدمة أوضحت أساسيات الدراسة ومنهجيتها، وقامت بتحديد عينة البحث.

(1) Nijhof, W. J. and Strumer, J. N. (Eds); *Flexibility in training and vocational education*, Uitgeverij Lemma BV- Utrecht, 1994.

(2) Brown, Alan and Behrens, Martina; *Comparative analysis of flexibility in vocational education and training : Engineering and Insurance in England and Germany*, in, *Flexibility in training and vocational education*, Ibid, pp 171-184.

وهدفت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل : كيف يمكن أن يساهم التعليم الفني في تطوير جوانب المرونة المهنية عند الأفراد العاملين في مجال الهندسة والتأمين الصناعي ؟ ، وهذه الدراسة هي جزء من برنامج مستمر للبحث في مجال عمليات تكوين واكتساب المهارات في كل من إنجلترا وألمانيا ، و ألفت الدراسة الضوء على الدراسات السابقة وتناولتها بهدف وضع حدود لها، ومبررات القيام بها ، وكذلك شرح ما تم عمله خلال سنوات ماضية في هذا المجال لسببين هما : - أولاً : أنها تمدنا ببيعد طولى لما تقوم به من دراسة كيفية تكوين المهارة المهنية، وثانياً : الفهم التام لكل من التعليم والتدريب وعمليات التوظيف، وتكوين بعض الصور المفصلة لانتقال الأفراد في عدد من مجالات العمل في سوق العمالة في مدينة SWINDON بإنجلترا ومدينة Paderborn بألمانيا ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة بعد المقارنة في فهم قضية الدراسة المعروفة.

ثم حددت الدراسة طريقة البحث واختيار العينة وتحديد ما هو مطلوب قياسه وتحديد منه من امتداد وتوسع في سياسات التدريب الفني والتأمين الصناعي وبخاصة في مجال الهندسة ، وقد تم اختبار إلى أى حد يساهم التدريب المهني في الهندسة والتأمين في تخريج عمال مهرة؟ ، بهدف تكوين اتجاهات وسلوكيات أكثر مرونة، وتم دراسة ذلك في مجال الصناعة خلال الفترة الراهنة للتحويل، خروجاً بقضايا المقارنة بينهم ، وذلك في كل من مجالى الهندسة والتأمين الصناعي.

وقامت الدراسة بتحليل ومناقشة النتائج وتوصلت إلى أن المرونة بالنسبة للأفراد المتعلمين بمجالى الهندسة والتأمين في إنجلترا في وضع حرج وبمفترق الطرق، ففي الهندسة مثلاً نجد أن المهندسين صغار السن كان يجب أن يكونوا على علم بضرورة حصولهم على مزيد من الخبرة وذلك من خلال الاستفادة ممن هم أكثر خبرة ، وأشارت إلى ما قامت به بعض الشركات من تقديم العديد من الفروض التحويلية في بعض الأقسام الصناعية، وأن هناك ندرة نسبية في الحصول على العامل الماهر، و التي تتطلب معه المزيد من التدريب على يد من هم أكثر خبرة، مع فتح الفرص الجديدة للتدريب، أما بالنسبة لمشكلة المهندسين المهرة، أوضحت الدراسة أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن المرونة يمكن اكتسابها من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية، أما في مجال التأمين فيجب العمل على الربط الوثيق بين الأفراد والمجموعات من الشركات، من أجل الحصول على الخبرة في صور أنشطة تتم ممارستها عملياً.

وبالرغم من أن إحراز مزيد من التقدم في مجال المرونة يعتمد بصورة كبيرة على التخطيط المنظم في ألمانيا، فقد كانت صورة المرونة أكثر وضوحاً عنها في إنجلترا، فقد تم إحراز تقدم كبير من قبل الأفراد العاملين في مجال الهندسة، حيث كانت هناك مسؤوليات كبيرة ملقاة على عاتق هؤلاء المهندسين في مجال الصناعة، مما دفعهم إلى انتهاج المزيد من المرونة في العمل، أما في مجال التأمين الصناعي فقد تم انتهاج سبل تعمل على توثيق التعاون بين الصناعة والتأمين ، كذلك وضح أن المزيد من الفهم سوف يؤدي إلى مزيد من التقدم و بالتالى يؤدي إلى مزيد من النجاح في التعليم الفني

وأنشطة العمل، والنظام الألماني يتمتع بالمزيد من المرونة فيما يتعلق بالمنهج وطرق توصيل المعلومات وتدريسها، ولكنها تسير على نظام تقليدي من أجل الحصول على عدد كبير من العمال المهرة، ويمكن القول أنه من العناصر الهامة في قياس قوة التعليم الفني، هو مدى الارتباط الحادث بين كل من التعليم الفني والتعليم العام الأكاديمي، ولهذا يوجد اهتمام كبير بالتعليم الفني في ألمانيا .

وفي كلتا الدولتين كانت هناك محاولات مستمرة للبحث فيما وراء المقررات والمناهج ونظم التدريب وطرق التدريس الحالية، والشكل التقليدي لنظم التعليم ومدى ارتباطها بسوق العمل ، وكان الهدف هو الحصول على خريجين ذوي كفاءات مناسبة للمستجدات في سوق العمل، يتمتعون بقدر كبير من مرونة التعامل مع الآخرين، ولديهم الفاعلية المستمرة نحو التعليم والتعلم والقدرة على كيفية حل ما يستجد من مشكلات و صعوبات ، ولكي يتم تحقيق هذه المرونة لابد من وجود قدر من التحويل المرن، وتيسير الانتقال في داخل الشركات الصناعية وبرامج التعليم وسوق العمل وبينها وبين بعضها البعض، وهذا يشير أيضا إلى أن الاهتمام لابد وأن يوجه بصورة أفضل نحو عمليات التعاون بين المؤسسات وبخاصة المرونة في المجالات التطبيقية في كل من التعليم الفني والتدريب.

### هـ تحسين التعليم العالي من خلال المرونة والاختيار : (١)

نتيجة لتغير متطلبات التعليم العام الأكاديمي قبل الجامعي بالعديد من الطرق والأساليب التعليمية من حيث الجوانب الكمية والسكانية والاقتصادية والسياسات المتعلقة به، ومن أجل مسايرة هذه التغيرات كان لابد وأن يكون التعليم العالي مرناً بدرجة كافية ، واشتملت هذه الدراسة على أربعة أجزاء كما يلي :

- تناول الجزء الأول منها جوانب المرونة التعليمية ومزيد من فاعلية المدارس التي تنتهجها ، والمتطلبات اللازمة لها وما تطلبه من مواجهة الاضطرابات ( التوترات ) الناجمة عن تطبيقها وذلك بتقوية وتدعيم المدارس مالياً، والعمل على مواجهة التغير الحادث في الرأي العام ، وتحديد المسؤوليات والاستجابات اللاحقة لها، وضرورة التغلب على المصاعب والتحديات اللازمة لزيادة مرونة التعليم العالي.

- ثم تناول الجزء الثاني السياسات والاستراتيجيات اللازمة نحو زيادة فرص المرونة، واشتمل هذا الجزء على تفصيل لمدى الاستراتيجيات المتبعة، والسياسات الاستراتيجية العالمية، والاختيارات المطروحة أمام المدارس والمناطق التعليمية في البيئات والمجتمعات المختلفة، ثم قامت بشرح لثلاث استراتيجيات في ثلاث ولايات أمريكية مختلفة ، وخلصت منها إلى عمل مسح قومي

(1) *Education Commission of The States ( ECS); Bending without breaking, Improving education through flexibility and choice, June 1996.*

- وتناول الجزء الثالث من الدراسة تطبيق المرونة التعليمية في الواقع العملي، من خلال طرح بدايات هيكلية بنائية، بهدف وضع توصيات ومقترحات، تدور حول الدور الملقي على عاتق المدرسة، والتغيير المطلوب في أدوار الهيئات التعليمية والإدارات التابعة في المجتمعات المختلفة وصولاً إلى الولاية بصفة عامة.
- وتناول الجزء الأخير من الدراسة مقترح نحو نظام تعليمي جديد، وهو عبارة عن استراتيجية تضمنت وسائل القياس والدعم المالي المطلوبة، وضرورة شراكة المجتمع المحلي في زيادة المرونة بالتعليم العالي، حيث أوصت الدراسة بتعديل وزيادة تحصيل الطلاب، من خلال تعديل نظم وأدوات القياس والتقييم للإيجاز، بحيث تكون قائمة على المعايير التعليمية الخاصة بهم، والعمل على إصلاح المناهج، وتضمنت الاستراتيجية ضرورة زيادة توعية الرأي العام، عن طريق الإعلام بمدى التقدم الذي تم إحرازه في نظم التعليم، والتأكيد على أن مسؤولية التحويل لتحسين أداء الطلاب في المدارس بالمناطق التعليمية المختلفة لا بد وأن تكون الولاية مسؤولة عنه، ولا بد من شراكة كل من العائلات والمدارس والمجتمعات المحلية بصورة متساوية في نظام التعليم المحلي، ولتحقيق هذه التوصيات رأيت الدراسة :
- ضرورة التأكد من أن العاملين بالبحال التعليم يتمتعون بتدريب مهني عالٍ، ولا بد أن يكون لديهم الوسائل التي تساعدهم في أداء وظائفهم على الوجه الأكمل .
- تمديد وتقوية أطر العمل المدرسي في إطار شبكي يعمل على تحقيق المشاركة المستمرة لغيرها من مصادر المجتمعية والبيئية.
- توسيع القدرة التكنولوجية والاستفادة منها في المدارس والإدارات والمناطق والهيئات التعليمية.
- تأكيد الثقة في المدارس والتعليم بالمدن وتوفير الدعم المادي للنظم التعليمية المبرنة بما من برامج ورغيمه ، ولا بد وأن تتضمن هذه التوصيات في السياسات الحكومية، وأن تُستخدم بطريقة شاملة ومستمرة خطط وسياسات الحكومات المتعاقبة، ثم قامت بتوضيح محاور أربع تعمل على دمج هذه الإستراتيجيات المرجو اتباعها لتحقيق غرض المرونة بالتعليم العالي.

## و - التحول والانتقال الطلابي : تعسين السياسات لمقابلة الحاجات

### الجديدة : (١)

واشتملت هذه الدراسة على تسع دراسات تناولت معاً قضية الانتقال والتحويل الطلابي، وبدأت، بتقرير أن نصف عدد طلاب التعليم العالي بدعوا دراساتهم للتعليم العالي في هذه

(1) Rifkin, Tronie( Edr); transfer and Articulation ,Improving policies to meet new needs, New Directions for community colleges, N 96, Winter 1996.

كليات المجتمع، ولأن نسبة كبيرة من المتحقيين بهذه الكليات والذي لا يمكن معه اعتبارهم في عداد الأقلية، وإذا كانت الدرجة الجامعية الأولى - البكالوريوس - هي المطمح الأساسي للمجتمع من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فلا بد في ضوء هذا أن يكون الانتقال الطلابي المرن والميسر نحو الكليات الجامعية الأخرى هو الرسالة الأساسية لكليات المجتمع.

وأوضحت الدراسة أن الاستمرار الفعال في الانتقال والتنقل، كأحد مهام كليات المجتمع بالتعليم العالى الأمريكى، يتطلب ضرورة العمل على التطوير وإجراء المزيد من التغييرات في مجال الانتقال والتحويل، والتوسع في قنوات وعمليات الاتصال والتواصل بين مؤسسات التعليم العالى، وخاصة لطلاب كليات المجتمع، وتبصير أولئك ممن ليس لديهم معرفة بأهمية الدور الذى تلعبه كليات المجتمع في هذا الشأن، وبحيث تتيح فرص أفضل للتعليم العالى، حيث ظهرت في بداية التسعينيات عدد من التحديات في مجال التحويل والانتقال الوظيفى لعدد كبير من الموظفين، والذي أثار بدوره على معدلات التحويل والانتقال الطلابى بين المؤسسات التعليمية المختلفة والتخصصات المتنوعة، مما تطلب معه زيادة الدعم المالى بهذه المؤسسات، والعمل على تزايد انتقال وتحويل الطلاب من خلال إشراكهم في نماذج الالتحاق، والجوانب التعليمية، وأهداف من يسعون ويطمحون في التحويل والانتقال وفرص العمل، وكذلك غياب الوعى بمعنى الانتقال أو التحويل، ونقص التقدير الحقيقى في نسب معدلات وعمليات التحويل والتحول بالنسبة لرسالة كليات المجتمع الأساسية في التسعينيات وما بعدها.

واعتمادا على هذه التحويلات، فإن الجهود المبذولة لتحسين عمليات الانتقال وسياسات الربط والتطبيق تشكل حرجا مستمرا خلال التسعينيات وما بعدها، وهذه الدراسات التسع كشفت عن القضايا المؤثرة في الانتقال الوظيفى بالنسبة لكليات المجتمع، و التى تفترض ضرورة وجود بعض المتطلبات الضرورية لعمليات التحسين المستقبلى لعمليات الانتقال والربط بين المؤسسات التعليمية، وفيما بلى توضيح لكل دراسة على حدة:

- الدراسة الأولى تناولت الخلفية التاريخية لعملية الاتصال ومرونة التنقل والانتقال، كما ناقشت ظهور فكرة الانتقال الوظيفى، وكيف أن العلاقات بين الاتصال والانتقال أصبحت ضرورة أكثر أهمية بالنسبة للكليات ذات العامين، و التى قد بدأ الاهتمام بها يتزايد في الآونة الأخيرة، فضلاً عن أن هذه الدراسة تناولت اتجاهات عمليات الربط والانتقال التى سوف يم السير عليها خلال القرن المقبل.

- أما بالنسبة للدراسة الثانية فقد انتقلت إلى دراسة الواقع التعليمى الراهن، والذي ركز على دور الولاية في تيسير عمليات التحويل والتنقل، وأشارت إلى أن السؤال المطروح في هذه القضية: ليس ما إذا كانت الولايات ستتخذ موقفا عدائيا من عمليات التحويل والتنقل في التعليم العالى، ولكن كيف سيتم تطبيق هذا في القريب العاجل؟ وما كفيته؟ وما كمنه؟ وبأى

شكل ولمن؟، خاصة وأن الفشل في بعض الكليات والجامعات نتيجة عدم العمل سوياً قد خلق وعياً من الفراغ و الذي تم ملؤه بواسطة لجان الولايات، وناقشت أيضاً أسباب الالتزام الجديد للولاية والمجالات التي ستشارك فيها الولايات في عمليات الربط والانتقال.

- ثم انتقلت الدراسة الثالثة بعد ذلك من تناول دور الولاية إلى تناول الدور المحلي، وتم مناقشة نتائج دراسة كشفت أبعاد الانتقال كوظيفة من وظائف الأنشطة في الكلية والذي يتم تنفيذه من خلال الطلاب والمعلمين والإداريين.

- أما الدراسة الرابعة فقد تناولت بالوصف والتحليل الوسائل المستخدمة في قياس معدلات الانتقال وتم تقديم بعض الطرق الجديدة لمعالجة معدلات الانتقال، ولقياس مدى مساهمة كليات المجتمع في تحقيق تقدم الطلاب تجاه درجة البكالوريوس والتخرج من المرحلة الجامعية الأولى.

- أما الدراسة الخامسة فقد كشفت عن المزيد من التعريفات الخاصة بعمليات الانتقال والتحويل والأشكال الرسمية له، موضحة مدى التنوع في معدلات الانتقال، واعتمدت في ذلك على المحكات والمقاييس المستخدمة لتحديد نوعيات الطلاب، ومجال التخصص المرغوب الانتقال إليه.

- أما الدراستين السادسة والسابعة فقد تناولنا معاً، أهمية عمليات الاتصال والربط والتنقل المرن في التحول الوظيفي، وذلك في سياق التغيرات الناجمة عن زيادة الكثافة الطلابية، والتي تزايدت بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة من قبل الطلاب غير التقليديين، ممن ليسوا في السن العادية مثل كبار السن والموظفين والساعين لإعادة تأهيلهم لمسيرة التجديدات حولهم، وكذلك ممن يسعون منهم نحو اكتساب مهارات تدريبية، وغيرهم ممن يستحقون الحصول على فرص جديدة لتحقيق انقطاعهم لفترة زمنية طويلة، وغيرهم ممن يستحقون الحصول على فرص جديدة لتحقيق الانتقال .

وناقشت هاتين الدراستين أيضاً النموذج التعاوني لعملية الانتقال أو التحويل الطلابي، خاصة وأنها واحدة من الاتجاهات أو المداخل المرنة لاستيعاب هؤلاء الطلاب والفئات الجديدة، وطرحنا أيضاً عدد من المداخل الجديدة لعملية التعاون هذه، واقترحت أكثر من خطة تقديمية مستقبلية للمناهج والتي هي مفتاح التواصل والاتصال المستمر، وأشارت كذلك إلى أن التعاون بين الكليات ذات العامين والكليات ذات الأربع أعوام لا يكون مؤثراً أو ناجحاً بدون عمليات التحويل المستمرة ما بين الكليات ذات العامين والكليات ذات الأربع أعوام.

- و الدراسة الثامنة فقد طرحت محاولات من التطبيقات والسياسات التي يمكن أن تستخدم في سياسات النقل والتحويل للطلاب بين الكليات.

- أما الدراسة الأخيرة من مجموعة هذه الدراسات، فقد تناولت دراسة أدبية من أجل تدعيم القضية المبحوثة، وأعطت أمثلة عن الطرق والأساليب التي من الممكن استخدامها في كليات المجتمع، لمواجهة التحديات ومقابلة الحاجات الجديدة لعمليات الربط والتحويل .

- وفي النهاية بعد عرض الدراسات التسع ، أشارت الدراسة الأم، إلى أن الحاجة الملحة لدى التي دعت إلى مناقشة وتحليل هذه القضية الشائكة، والتي تتعلق بالتواصل والتحويل والتنقل بين مؤسسات التعليم وكليات المجتمع، والتي تم مناقشتها بالتفصيل في مؤتمر الانتقال للقرن الحادي والعشرين *Transfer for the 21<sup>st</sup> Century* بجامعة أريزونا في مركز التحويل الطلابي خلال فبراير ١٩٩٥، وخلصت الدراسة في النهاية إلى تقدم بعض وجهات النظر حول الانتقال والربط بين كليات المجتمع الحالية وفي المستقبل .

وتشكل كل من الدراسات السابقة سواء العربية أو الدراسات الأجنبية الإطار المرجعي للباحث في محاولة حل وترسيم واضح لقضية الانسيابية في التعليم والتعلم بنظم التعليم انصوري، ولقد وضح من سرد الدراسات السابقة أن المسئولين عن التعليم في مصر لم يكونوا يهتمون عن ورود نفس ذات الفكرة، والإشارة إليها بوضوح والتوصية بضرورة مرونة التعليم العام، فضلاً عن التوصية من وثيقة مبارك والتعليم في سياساتنا التعليمية الراهنة نحو الأخذ بهذا الأسلوب في التنسيق ومحاولة ربط النظم التعليمية المصرية ببعضها البعض خارج وداخل النظم التعليمي الواحد، وخاصة بين التعليم العام والتعليم الفني، بل وبين التعليم الثانوي الفني والتعليم العالي في صورة مؤسساته التعليمية المختلفة .

أما بشأن الدراسات الأجنبية والتطبيقات التي انتهجت لتطبيقها في دول العالم المتقدم، فكما وضح من سرد الدراسات السابقة أن الفكرة بدء العمل بها منذ نهاية عقد الستينيات وبدء السبعينيات وخاصة في نظم التعليم العالي الأمريكية المتنوعة، وكما سيتضح من فصل الخبرات العالمية في مجال تحقيق الانسيابية في نظم التعليم والتعلم، إذ بدأ بتطبيق الفكرة منذ ورودها، ومحاولة تطوير ما كان مطبقاً بالفعل في الواقع العملي من خلال لجنة كارنيجي لبحث سياسات القبول المرنة، ومحاولة توسيع فرص الالتحاق والقبول المرن والميسر بالكليات المتوسطة سواء الصغرى أو العليا ذات العاميين أو الأعوام الأربعة بالتعليم العالي الأمريكي، وبجيت يكون الانتقال سهلاً وميسراً للراغبين في تغيير أنماط حياتهم التعليمية ومسارهم الوظيفية، واستمرار هذا الشأن خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، متمثلاً ذلك في تجارب تحقيق المرونة في العملية التعليمية وعلاقته بالنواحي التمهيئية والوظيفية، ثم وضع بعض من النماذج والجداول لتحقيق الانتقال الميسر بين المؤسسات التعليمية المختلفة، وتحقيق فرص المرونة بالتعليم الفني، وبصفة عامة تحسين التعليم من خلال مبدأ المرونة وإتاحة فرص الاختيار المتنوع للطلاب، ومن تغيير السياسات التعليمية ومحاولة تقدير الحاجات والمتطلبات الحقيقية لكيفية تطبيق هذا المبدأ على النظم التعليمية المختلفة، ومن جانب آخر الإشارة إلى استمرار ذلك خلال القرن الحادي والعشرين مما يعطى بعداً أوضح لضرورة إجراء الدراسة الراهنة .

## تاسعا : خطوات الدراسة الحالية :

- بدأت الدراسة بالفصل الأول والذي يمثل الإطار العام للبحث والدراسة، ويتم فيه عرض لمشكلة الدراسة والتقدم لها ومنهج البحث الذي اتبعته، و تحديد مفهوم الانسيابية الذي تبنته، وحدود الدراسة ثم عرض للدراسات السابقة .
- ثم انتقلت الدراسة إلى الفصل الثاني، و الذي انقسم إلى جزأين، الأول اشتمل على دراسة الواقع الراهن للانسياب والمرونة في نظم التعليم المصري، و بخاصة التعليم النظامي الرسمي من خلال أربعة أبعاد هي الانسياب ومرونة التدفق خلال مرحلة التعليم الأساسي، ثم خلال التعليم الثانوي ثم التعليم العالي، و أخيرا خلال الدراسات العليا، مشيرة إلى نقاط الانتهاء والانتقال بالنسبة للمتعلمين، والفرص التعليمية المرنة المتاحة للمواطنين، سواء الطلاب العاديين أو غيرهم من الكبار، مشيرة إلى فرص الانتقال والتنقل من وإلى التخصصات التعليمية المختلفة، وبين المؤسسات التعليمية وكذلك بينها وبين مؤسسات العمل .
- ثم انتقلت الدراسة في الجزء الثاني من الفصل الثاني منها، إلى دراسة مظاهر الجمود والقيود والسدود المشتركة بين نظم التعليم الراهنة، ثم انتقلت بالوصف والتحليل لجوانب الجمود الخاصة بكل مرحلة تعليمية من بداية السلم التعليمي خلال التعليم الأساسي وانتهاءً بمرحلة الدراسات العليا، ومنها خلصت الدراسة إلى توضيح السدود والقيود التي تحول دون الالتحاق والتحويل أو الانتقال المرن بين التخصصات أو المؤسسات التعليمية المختلفة .
- ثم وقفت الدراسة في نهاية هذا الفصل ببعده تحليلي مقارنة، ناقش بعض النتائج في ضوء السرد السابق، وطرح مبدأ الانسيابية والمرونة في نظم التعليم والتعلم، تمثل في وضع نظم التعليم المصري بين الإرغام والاختيار ، بين الأبواب المفتوحة والأبواب المغلقة، والإشارة إلى المتعلم المصري ذو الاتجاه الواحد، وخلصت في النهاية إلى بعض من الفجوات والسدود التي تحول دون تحقيق المجتمع المصري المعلم المتعلم والمطلوب للتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.
- ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى الفصل الثالث، و الذي تناول ثانياً صور المقارنة وذلك من خلال عرض لقضية الانسيابية والمرونة في نظم التعليم والتعلم في التقاليد العربية والإسلامية ، والإشارة إلى الأشكال والصور المختلفة لتطبيق المرونة قديماً خلال نظام الحلقات التعليمي الاختياري، والنموذج التطبيقي له في مصر والمتمثل في التعليم في المسجد الجامعة ( الأزهر)، وقامت الدراسة في نهاية هذا الفصل بإجراء تحليل مقارنة ذو بعد تاريخي لقضية الانسيابية في ضوء الممارسات والتقاليد العربية والإسلامية .

- وانتقلت الدراسة بعد ذلك إلى الفصل الرابع، والذي تناول التجارب العالمية المعاصرة لتحقيق الانسيابية في التعليم، والتي تناولتها في ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة ألمانيا الموحدة واليابان ، ثم قامت الدراسة في النهاية بإجراء تحليل مقارنة ثالث بين هذه النظم المتقدمة ونظام التعليم المصري، في محاولة للاستفادة من إجراء هذه الدراسة، والذي تمثل في طرح الرؤية المستقبلية لتحقيق الانسيابية في التعليم.
- وأخيرا قامت الدراسة في الفصل الأخير منها بطرح صورة للمتعلم المصري في مواجهة نظام التعليم خلال القرن الحادي والعشرين ، أعقبته بطرح الرؤية المستقبلية لتحقيق الانسيابية بين نظم وأنماط التعليم في مصر، بدأت بالأسس والمبادئ الفلسفية الحاكمة التي تستند عليها، ثم طرحت مشاهد الرؤية المستقبلية والمرتكزات التي تقوم عليها، وانتقلت بعد ذلك إلى عرض لملامح وإجراءات تحقيق الرؤية المستقبلية، من خلال التغلب على الإشكاليات والصعوبات، ثم السبل والملاحق والبدائل المختلفة لتحقيق الانسيابية في التعليم.
- وانتهت الدراسة بعرض للمراجع العربية والأجنبية.